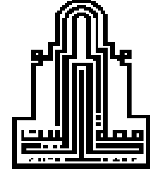


بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

"أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني"

The impact of foreign aids on the Jordanian economy

خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٣

إعداد الطالب

علي ابراهيم ابو عيد

١٢٢٠٥١٢٠١٥

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت

٢٠١٥

تفويض

أنا الطالب **علي ابراهيم أبو عيد،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم، حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٣١/ ٣ /٢٠١٥

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **علي ابراهيم أبو عيد،** صاحب الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥١٢٠١٥

التخصص: **الاقتصاد والتعاون الدولي** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:........................ التاريخ ٢٠١٥/٣/٣١

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

"أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني"

The impact of foreign aids on the Jordanian economy

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٥/٣/٣١

إعداد

علي ابراهيم أبو عيد

المشرف

الدكتور علي مصطفى القضاه

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور علي مصطفى القضاه (رئيساً)	المشرف	....
الاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة	عضواً	....
الدكتور حسين علي الزيـــــــود	عضواً	....
الدكتور عامر يوسف العتـــــــوم	عضواً	....

الإهــداء

الى الروح التي ادعو الله ما حييت بالرحمة والمغفرة .. الى الغائب الحاضر في روحي وكياني.. إلى من كان رمزا للرجولة والتضحية إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار .

أبي - رحمه الله –

الى البدر المنير حبا وصبرا وعطاء.. الى من تكمن تحت اقدامها الجنة وتنساب من بين يديها انهار الحب والعطف والحنان .. الى وطني في ذاتي.. إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

أمي الغالية

إلى من هم اقرب أليّ من روحي إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

اخوتي وأخواتي

إلى من بها أكبر وعليه اعتمد .. إلى شمعة متقدة وتنير ظلمة حياتي ..إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من عرفت معها معنى الحياة.

زوجتي

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم .. والسعادة في ضحكتهم .. إلى شعلة الذكاء والنور .. إلى الوجوه المفعمة بالبراءة

أولادي

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار .. جامعة آل البيت

علي ابراهيم ابو عيد

الشكر والتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم .انطلاقا من قوله تعالى (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ). صدق الله العظيم (الأحقاف، آية ١٥).

وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر :أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور علي القضاة حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضلين : أ.د. ابراهيم البطاينة، و د. حسين الزيود حفظهما الله على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجه بأفضل صورة وأسأل الله أن يجزيهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم .كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعتنا (جامعة آل البيت) التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين .وشكري موصول لكلية ادارة المال والأعمال بأقسامها عميداً وأساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.كما وأشكر موظفي المكتبة على ما قدموه من مساعده لي وللباحثين من زملائي وتزويدنا بكل ما نحتاجه بتعاون تام وأمانة وإخلاص. كما وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عماد الصخني من جامعة اليرموك على ما قدمه من تشجيع ومساعده حتى اتممت دراستي.

علي ابراهيم ابو عيد

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني

إعداد

علي ابراهيم ابو عيد

إشراف

د. علي مصطفى القضاه

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي والصادرات والعجز / والوفر في الموازنة العامة للفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٣ ولاختبار فرضيات الدراسة فقد استخدمت هذه الدراسة اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ونموذج VAR ودالة الاستجابة للصدمات ودالة تحليل التباين واختبار السببية وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تأثير موجب وذو دلالة احصائية للمساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي والصادرات الاردنية والعجز / والوفر في الموازنة العامة وقد بين اختبار التكامل المشترك واختبار (vector error correction model) نموذج تصحيح الخطأ الى ان هناك علاقة توازنيه طويلة المدى بين المساعدات الاجنبية والاقتصاد الاردني، كما بين اختبار السببية الى ان المنح والمساعدات الخارجية هي التي تقود الى الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والعجز / والوفر في الموازنة العامة حيث كانت السببية باتجاه واحد.

The impact of foreign aid on the Jordanian economy

By

Ali Ibrahim Abu Eid

Supervised By

Dr. Ali m. Al-Qudah

Abstract

The present study examined The impact of foreign aid on the Jordanian economy

represented by Gross domestic product (GDP), export (S), deficits or surplus (D/S) for the public budget for the period 1990-2013.To test the study hypotheses the study used Vector Error, cointegration test, VAR model, impulse response function, variance decomposition function, and Granger causality test.

The study concluded that foreign aid has appositive and significant impact on GDP, export and deficits / surplus of public budget.

The results of VECM and cointegration test proof that foreign aid have a long run equilibrium relationship.

The granger causality test should that there is a unidirectional causing goes from foreign aid to GDP, export, and deficits or surplus.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

– المقدمة

تمثّل التدفقات المالية والمساعدات الاجنبية مورداً مهمًا لتحقيق جزء من أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية، حيث يعد نقص رأس المال من الأسباب الهامّة لتخلّف البلدان النامية، وبالتالي فإن اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبية يشكّل أحد الحلول المتوفرة أمام الدول النامية لدعم القصور في القدرة المالية.

وترتبط المساعدات الاجنبية بالاقتصاد الوطني عموماً وبالتبادل الدولي خصوصاً، حيث تلعب المساعدات الخارجية دوراً مهماً في تحقيق الأهداف السياسية الخارجية والأمنية للدول المانحة، حيث بإمكان المتتبع لحركة الاقتصاد الدولي أن يلحظ الارتباط الوثيق بين حجم المساعدات الخارجية (كمّاً ونوعاً) والتغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية المتسارعة.

ويعدّ الأردن من الدول النامية التي تشكّل المعونات والمساعدات الاجنبية أهمية كبيرة في تنفيذ خططها التنموية، خاصة وأن مواردها من النقد الأجنبي لا زالت غير قادرة نسبيا على سدّ احتياجاتها، حيث تحصّل الأردن على المساعدات من عدّة دول ومنظمات دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة ودول الخليج العربي، وقد شكلت المعونات الأمريكية المتدفقة للأردن أهمية كبيرة بالنسبة إلى إجمالي المعونات الخارجية المتدفقة إليه.

ونظراً لقلة ومحدودية الموارد المالية والاقتصادية في الأردن، وما يرافقها من زيادة في النفقات العامة فقد توجه الأردن إلى المساعدات الاجنبية من الدول الصديقة والشقيقة، حيث تعد هذه المساعدات مصدراً مكملاً للموارد المحلية من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة وتحقيق استقرار اقتصادي ومالي.

وتعد المساعدات الاقتصادية (المالية) إحدى أهم أشكال المساعدات الدولية الخارجية، والتي من الممكن أن تكون على شكل مساعدات نقدية (القروض التنموية أو الهبات المالية)، أو أن تكون على شكل عيني (سلع أو خدمات) بشروط تجارية ميسرة، أو بطرق غير مباشرة كإزالة الصعوبات أمام صادرات بلد معين إلى أسواق بلد مقدم للمساعدات.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة محاولة تحليل أثر المساعدات الاجنبية على الإقتصاد الأردني وبخاصة في زيادة الناتج المحلي ورفد الموازنة العامة الأردنية وتحليل أثرها على الصادرات الوطنية، خلال الفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٣.

- مشكلة الدراسة

سعت الدول النامية لسد العجز المستمر في موازناتها لأن الانفاق أكبر بكثير من الايرادات، حيث ركز الأردن وبصورة مستمرة على تمويل هذا العجز من خلال االمساعدات الخارجية المبنية على العلاقات مع الدول الأجنبية والصديقة والشقيقة، وكذلك من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

ولا يمكن لدولة نامية كالأردن من عدم الاعتماد على المساعدات الاجنبية بالرغم من الأثار الاقتصادية السلبية أو الإيجابية لتمويل عجز الموازنة من تلك المساعدات، وبما أن قيمة المساعدات الاجنبية متواضعه أمام قيمة الإيرادات الأخرى فقد لجأ الأردن لتنفيذ برامج تصحيح اقتصادية لتقليص عجز الموازنة وزيادة الإيرادات العامة.

وقد جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي وعجز/ وفر الموازنة العامة والصادرات الوطنية للوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز المساعدات الاجنبية والحدّ من ظاهرة العجز في الموازنة العامة للأردن وتحفيز الاقتصاد الاردني والصادرات الأردنية خلال الفترة من١٩٩٠-٢٠١٣.

- متغيرات الدراسة

- المساعدات الاجنبية.
- العجز/الوفر في الموازنة العامة.
- الناتج المحلي الاجمالي.
- الصادرات الوطنية.

- أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو بيان تأثير المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الاردني خلال الفترة الزمنية من١٩٩٠– ٢٠١٣، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

١. دراسة تأثير المساعدات الاجنبية على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٣ في الأردن.

٢. دراسة مدى تأثير المساعدات الاجنبية على خفض عجز الموازنة العامة خلال الفترة من١٩٩٠– ٢٠١٣ في الأردن.

٣. دراسة مدى تأثير المساعدات الاجنبية على الصادرات الوطنية خلال الفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٣ في الأردن.

- أهمية الدراسة

تتسم أهمية هذه الدراسة في أهمية المساعدات الاجنبية في الاقتصاد الاردني باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر التمويل المجانية، والتي تساعد على بناء العديد من المشاريع التنموية والإنتاجية مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد وخفض العجز في الموازنة العامة.

- **فرضيات الدراسة:**

تتميز هذه الدراسة بالفرضيات البديلة التالية:

١. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمساعدات الاجنبية على الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣.

٢. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمساعدات الاجنبية على مستوى العجز في الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣.

٣. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمساعدات الاجنبية على حجم الصادرات المحلية في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار النظري

يعاني الأفراد في الدول النامية من تدني مستوى الدخل مقارنة مع دخل الأفراد في الدول المتقدمة، مما يؤدي الى انخفاض حجم رأس المال المتراكم نتيجة لانخفاض حجم الادخارات وبالتالي انخفاض الاستثمارات. كما وتتحمل الدول النامية عبئاً كبيراً نتيجة عملية تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية والذي يتطلّب نفقات مالية عالية.

ونتيجة لعدم كفاية المصادر المحلية لتغطية الإنفاق المتزايد للدول النامية، اتجهت هذه الدول للبحث عن المساعدات المالية الخارجية لمساعدتها في برامجها الاقتصادية وسدّ العجز في موازناتها، وأصبحت تتجه للقروض والمنح والمساعدات المالية الخارجية .

- **المطلب الاول: المساعدات الاقتصادية الاجنبية (مفهومها وانواعها):**

تعتبر المساعدات الاقتصادية الاجنبية من أهم مصادر التمويل، حيث يتم استخدام هذه المساعدات للحدّ من الفقر وزيادة الاستهلاك والدخل، وتمويل البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية أيضاً، وتمويل الواردات المطلوبة وتوفير الخدمات العامة الأساسية في الأجل القصير والطويل على حد سواء للدول النامية.

وتعتمد الدول النامية على رؤوس الأموال الأجنبية لدعم التنمية الاقتصادية، فمن الممكن أن تكون هذه الأموال على شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، أو من الممكن أن تكون على شكل قروض أو مساعدات أو منح دولية.

ولقد اختلف استخدام مصطلح المساعدات والمعونات الاقتصادية الاجنبية في تعريفه ومدلوله، فمن الممكن أن يختلف المفهوم الفعلي للمساعدة أو المعونة، والدوافع الفعلية من ورائها حسب الدول المانحة. كما ويختلف تعريف المساعدات الاجنبية بين الدول الممنوحة والدول المانحة، فبينما تميل البلدان الممنوحة إلى اختصار مفهوم المساعدات الاقتصادية على المنح الخارجية الاقتصادية الخالصة سواء أكانت عينية أو نقدية والتي لاتحمل أي إلتزام لاحق يتعلق بالوفاء بهذه المساعدات، وتميل الدول المانحة إلى خلق مفهوم يشمل جميع التدفقات المالية شاملاً المنح الاقتصادية الخاصة والعامة ورؤوس الأموال وائتمان التصدير. لذا فإنه مع تعدد الدول والهيئات المانحة للمساعدات، فإنه يتوجّب تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بشكل مباشر أو حتى غير المباشر بالمعونات الاقتصادية الاجنبية، فتحديد هذه المفاهيم يساعدعلى تجنب الغموض واللبس، ويتيح إجراء الدراسات والتحليلات ضمن أسس ومفاهيم واضحة ومحددة.

ووفقا للعمرو (٢٠٠٤) فأنه من الممكن تعريف المساعدات الاقتصادية الاجنبية على أنها مجموع تدّفق السلع ورؤوس الأموال للدول النامية من الدول المتقدمة والمصدّرة للنفط، بالإضافة الى المؤسسات الدولية، وتكون هذه التدفقات على شكل قروض ميسرة أو هبات، بمعنى أن شروط سعر الفائدة وطريقة سداد القرض أو مدته أفضل من الشروط المتوفرة في السوق التجاري الخاص بالقروض.

وقد عرّف ماجد والدقامسة (٢٠٠١) المنح والمساعدات الاجنبية على أنها المعونات التي تتلقاها الدول النامية من الحكومات أو الشركات أو الهيئات الخاصة أو حتى الأفراد، حيث تعتمد هذه المساعدات على العوامل السياسية بين الدول.

إذن فالمساعدات الاجنبية تتلخص بأنها مجموع السلع والخدمات والمساعدات النقدية المقدمة من الدول الغنية للدول النامية.

- **أنواع المساعدات الاقتصادية الاجنبية:**

تأخذ المساعدات الاقتصادية الاجنبية عدة أشكال وهي:(وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردنية).

١. المساعدات الاقتصادية:

المساعدت الاقتصادية تعني أن تقوم دولة غنية بتقديم الدعم المادي لدولة فقيرة أو نامية على شكل تسهيلات استثمارية كاستثمار الدول الغنية في الدول الفقيرة، أو أن تكون على شكل مساعدات عينية كتقديم المحاصيل الزراعية والسلع الأخرى للدول الفقيرة بأسعار تفضيلية بأقل من أسعار الأسواق العالمية فهذه المساعدات تساهم في تحسين مستوى المعيشة و تنشيط حركة الاقتصاد المحلية وزياد دخل الأفراد.

ويذكر أن ٨٠% من الاستثمارات العالمية كانت تتمحور في الدول الصناعية أو دول شرق آسيا وما تعرف بالدول سريعة التصنيع، أما الدول العربية بشكل خاص لم تعط نسبة ملموسه من هذه الاستثمارات.(رسول،١٩٩٦)

وفي عام ١٩٩٥م أشار صندوق النقد الدولي بأنه وبالرغم من ضخ الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وخاصة في الشرق الأوسط بعد العام ١٩٩٢م، إلا أن هروب رؤوس الأموال من تلك الدول كان كبيراً بالإضافة إلى أن حصة تلك الدول من الاستثمارات كانت قليلة جدا.(جميلي، ١٩٩٧).

ولا شك بأن الدول الغنية تجني فوائد عديده من استثماراتها في الدول النامية، فهي مصلحة متبادلة تفيد الطرفين، فالدول الغنية تستفيد من تدني أجور الأيدي العاملة في الدول النامية، وتتم الاستفادة أيضا من

المواد الخام المتوفره هناك، ومن جهه أخرى تستفيد الدول النامية من خلال زيادة حجم الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، إضافة إلى فوائد عديدة تأتي من نظام تخصيص الموارد على الصعيدين العالمي والإقليمي. (Bhagwali،1994)

وتستثمر الدول الغنية في السلع الاستراتيجية التي تخدم مصالحها مع عدم مراعاة مصالح الدول النامية وإحتياجاتها، فضلاً عن بعض المشاكل الناتجة عن استثمار الدول الغنية في الدول الفقيرة مثل تهديد الأمن الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة سيطرة ونفوذ الدول المستثمرة على الدول الفقيرة. (حشيش،٢٠٠٦)

٢. المساعدات المالية والعينية:

إن لندرة المصادر المحلية وتزايد عدد السكان، وأيضا عدم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وارتفاع البطالة نتائج أو مضاعفات سلبية تخلق العديد من المشاكل الاقتصادية للدول النامية، فإزدياد عدد السكان وما يصاحبه من ندره في الموارد الطبيعية وفقر وبطالة يلزم الدولة بتوفير موارد كافية لتغطية النفقات العامة، وهذا ما يجبر الدولة على طلب العون من الدول الغنية لتزويدها بالمنح العينية أو النقدية.

يمكن للدولة الغنية أن تزود الدولة النامية بالمساعدات الفنية – التكنولوجية والعملية – بدون أي مقابل بهدف مساعدة الدولة النامية بالنهوض والتقدم التكنولوجي. وبالرغم من المنافع العديدة من الناتجة من المساعدات الفنية إلا أن هنالك بعض الأثار السلبية مثل ارتفاع الفقر والبطالة نتيجة الاستغناء عن الأيدي العاملة مقابل استبدالها بالتكنولوجيا والالات.(عفر ومصطفى،١٩٩٩)

٣. المساعدات المالية بدون مقابل:

إن هذا النوع من المساعدات هو عبارة عن تحويلات مالية من هيئات أو منظمات دولية مقدمة للدول النامية بلا فوائد، ففعليا هذا النوع من المساعدات هو الذي يتفق مع متطلبات التنمية في الدول النامية. ويهدف هذا النوع من المساعدات إلى سدّ العجز في الموازنة العامة في الدول النامية، حيث تكون هذه المساعدات بشكل سنوي أو دوري منتظم لدعم الموازنة العامة. والجدير بالذكر أن الدول النامية تتعرض لضغوط خارجية أو داخلية تجبرها على الإستعانة بالدول الغنية بهدف التخفيف من حدّه هذه الضغوط، وتقوم الدول الغنية بتقديم هذه المساعدات بهدف المحافظة على مصالح حلفائها من الدول وبالتالي الحفاظ على مصالحها الشخصية. ويسمى هذا النوع من المساعدات بالمساعدات غير المشروطة، والتي تعدّ من أفضل أنواع المساعدات بالنسبة للدول النامية نتيجة للأسباب التالية: (زعزوع،٢٠١٢)

- تستطيع الدول النامية إستخدام الأموال المجمعة لتمويل الاستثمارات، حيث تتصف هذه الإستثمارات بعدم وجود مردود مادي بشكل مباشر.
- لا يقع عبء تسديد هذه القروض على عاتق الدولة الممنوحة، بل وعلى النقيض تماماً فإن العبء الناتج من المنح الخارجية يقع على كاهل الدولة المانحة.
- يمكن استخدام هذه المساعدات في الإنفاق الجاري وليس في الانفاق الانمائي الاستثماري، وهذا غير مناسب في حالة القروض.
- تمنح المساعدات الاجنبية للدول غير المستقرّة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بهدف مساعدتها على الاستقرار على عكس القروض والتي تعطى للدول المستقرة سياسياً (الزعبي،٢٠٠٠).

إذا تم تقديم المساعدات المالية بشكل سنوي أو دوري بدون مقابل للدول النامية لسد العجز في موازناتها يعد ذلك من أفضل أنواع المساعدات لأنها غير مشروطة وغير مسترده.

٤. القروض بشروط ميسرة:

إن القروض الخارجية تشمل الحصول على مبالغ مالية حقيقية من مصدر خارجي ضمن فائدة متفق عليها بين الدولة المقترضة والدولة المقرضة وبفترة زمنية محددة.

هذا النوع من القروض يخضع لقواعد وشروط مختلفة عن غيرها من القواعد والأحكام السائدة في الأسواق المالية الدولية من ناحية فترات السماح أو مدة السداد التي تكون أطول، حيث قامت هيئة التنمية الدولية (IDA) بعقد قروض يمكن تسديدها في غضون خمسين سنة بمدة سداد زمنية قدرها عشر سنوات، في السنة الحادية عشرة تبدأ الدولة المقترضة بسداد ما نسبته ١% من أصل القرض كل عام ولمدة ١٠ سنوات، ثم تقوم بسداد ما نسبته ٣% من أصل القرض كل سنه ولمدة ٣٠ عاما ابتداءاً من السنة الحادية عشر، حيث تتحمل الدولة المقترضة فوائد لتغطية المصاريف الإدارية نسبتها ٠.٧٥ %. (صندوق النقد الدولي،٢٠١٤)

ويمكن لهذه القروض بأن تكون قصيرة أو طويلة الأجل، ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإن القروض الخارجية هي إجمالي الدين الخارجي لدولة معينة في تاريخ محدد، وهو ما يعادل مبالغ الالتزام التعاقدية المؤدية إلى التزام المقيمين في دولة ما بسندات وفاء الدين – مع الفوائد أو بدونها– إلى غير المقيمين (Bertelemi،1996).

ونستخلص مما تقدم بأن القروض بشروط ميسرة هي عبارة عن قروض تقدم من الدول المانحة للدول النامية وتتميز بأسعار فائدة تفضيلية وفترة سداد طويلة.

٥. المساعدات العسكرية :

يعد الموقع الجغرافي لبعض الدول النامية موقعاً استراتيجياً مهماً للغاية لباقي الدول الصناعية والعظمى. وفي ظل وجود تنافس اقتصادي وعسكري قوي بين الدول الصناعية نفسها، سعت هذه الدول لكسب بعض الدول النامية لجانبها وبالتالي كسب هذه المناطق الاستراتيجية وتعزيز قدراتها العسكرية، وبالتالي تعزيز وضع الدول النامية من الناحية الاقتصادية والعسكرية بهدف الحفاظ على مصالح الدول العظمى.

والجدير بالذكر أن حجم الإنفاق العسكري في دول أسيا ارتفع بمقدار ٢٧% مقارنة بالسنين السابقة، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول أمريكا اللاتينية خفضت حجم الإنفاق على الجانب العسكري – كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي– منذ عام ١٩٨٧ حتى هذه اللحظة، ما سبب أزمات اقتصادية في الدول النامية، كما حدث مع دول شرق أسيا في العام ١٩٩٧(SIPRI 1999).

وفي هذا الصدد كتب الزعبي(٢٠٠٠) أن المساعدات العسكرية تكون بدافع المساعدات الاقتصادية، فلولا تلك المساعدات لتكبدت الدول النامية مبالغ طائلة – من مواردها – لتغطية النفقات العسكرية.

المطلب الثاني: أهداف المساعدات الاقتصادية الاجنبية :

تختلف أهداف المساعدات الأجنبية للدولة المانحة والمستفيدة، فالدولة المانحة للمساعدات الأجنبية لا تنظر من نفس المنظور الذي تنظر اليه الدول المستفيدة، وفيما يلي أهداف المساعدات الأجنبية (العواملة،١٩٩١):

أ. الأهداف على مستوى الدول المانحة:

يوجد العديد من الأهداف التي تصبو اليها الدول المانحة للمساعدات الأجنبية والتي تأخذ العديد من الأشكال منها:

١. الأهداف الاستراتيجية:

تقدّم الدول المانحة المساعدات الاقتصادية للدول ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي، كذلك الدول التي تقع على ممرات دولية أو تلك التي تتوسط الدول المتباينة استراتيجياً، فعن طريق تقديم المساعدات لهذه الدول تضمن الدول المانحة موطىء قدم ضمن هذه المواقع الإستراتيجية في الدول النامية والفقيرة، حتى تتمكن الدول المانحة من الاستفادة من الموقع الاستراتيجي، مثل المساعدات المالية والعسكرية والخبرات التي قدمت لكوبا من الاتحاد السوفييتي نظراً لموقع كوبا الاستراتيجي كونها تعدّ جارةً للولايات المتحدة والتي تعدّ المنافس الأقوى للاتحاد السوفيتي.(الهيتي والخشالي، ٢٠٠٦)

٢. الأهداف الإنسانية:

انطلاقاً من مبدأ التكاتف والتكامل الدولي تقوم الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة على شكل مساعدات نقدية أو عينية فمن الممكن أن تتعرض الدولة لظروف طارئة كالحروب أو الظروف الطبيعية (كالزلازل

والبراكين) أو الأزمات المالية والتي تشكّل صعوبات تفوق القدرات المالية للدولة، فتقوم الدول المانحة ومن مبدأ الشعور الإنساني بمساعدة هذه الدول على شكل مساعدات مالية مباشرة لتدعيم الموازنة العامة في تلك الدول لمواجهة الأزمات. (الهيتي، والخشالي ٢٠٠٦)

٣. الأهداف السياسية:

تهدف الدول القوية والغنية لنشر نفوذها وسيطرتها وكسب أكبر عدد ممكن من الدول في جانبها لتتبع أيديولوجيتها وفلسفتها السياسية، ويتم ذلك عن طريق مدّ يد العون للدول الفقيرة لضمان عدم إنحياز هذه الدول لأطراف منافسة أخرى. (رسول،١٩٩٩)

٤. الأهداف الاجتماعية:

يتدفق عدد كبير من المهاجرين واللاجئين بإتجاه الدول الصناعية مما يسبب مشاكل اجتماعية عديدة كالبطالة والفقر. ولضمان الحدّ من هذه الهجرات، يتم تقديم المساعدات المالية والفنية والاستثمار والخبرات بقصد تحسين المعيشة في البلد الأم وإيجاد فرص عمل للنازحين والحدّ من الهجرة. (رسول،١٩٩٩)

ويستخلص مما سبق أن أهداف الدول المانحة من المساعدات تأخذ شكلاً واحداً أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية والسياسية والانسانية والاجتماعية من أجل توسيع نفوذها من جهة أو للحد من الهجرات إليها أو لمعالجة الازمات الطارئة التي تصيب الدول الممنوحة.

ب. الأهداف على مستوى الدول المستفيدة : (العواملة،١٩٩١)

١-الأهداف الاستراتيجية:

تشترك الدولة المستفيدة والدولة المانحة معاً في هذا الهدف وبخاصة إذا كانتا متجاورتين (مثل المكسيك وأمريكا) حيث تقوم أمريكا (الدولة المانحة) بحماية حدود المكسيك (الدولة المستفيدة) لأن المكسيك تعدّ موقعاً استراتيجياً تستفيد منه أمريكا وتريد احتكار الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي.

٢- الأهداف السياسية:

تمثّل رضى الشعب تجاه الحكومة جراء التطورات الاقتصادية وأثارها الإيجابية الناتجة عن المساعدات الأجنبية.

٣- الأهداف الاقتصادية:

تسعى الدولة المستفيدة إلى الاستفادة من المساعدات الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي وعملية التنمية وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وهكذا فإن الأهداف من المساعدات الخارجية للدول الممنوحة تتلخص بأهداف استراتيجية كحماية الحدود والموانئ الخاصة بها وكذلك أهداف اقتصادية مثل تحسين معدلات النمو الاقتصادي وأهداف سياسية تتمثل برضى الشعب عن اداء الحكومات والقيادات.

- **المساعدات الاقتصادية الاجنبية بين المؤيدين والمعارضين لها.**

يوجد الكثير من الآراء التي انتقدت وبشدّه المساعدات الأجنبية وهي كالتالي.(غالي ومحمود،١٩٨٤)

- يتم إستخدام المساعدات الأجنبية للدول النامية حديثة الاستقلال لاستمرار ضمان تبعيتها للدول المانحة.

- لا يتم إنفاق المساعدات الأجنبية بما ينسجم مع متطلبات التنمية المحلية في الدول النامية بشكل واضح بقدر ما تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الغنية المانحة.
- ترتبط غالبية المساعدات الأجنبية بشروط تفرضها الدول المانحة على الدول الممنوحة بحيث تلزم الدول الممنوحة بشراء كافة احتياجاتها ومتطلباتها من الدول المانحة.
- تنخفض المساعدات الأجنبية المقدمة في حالة حدوث أي نوع من المشكلات الداخلية لدى الدول الممنوحة مثل عدم الاستقرار السياسي والتمرد.

- **المطلب الثالث: مصادر المساعدات الاقتصادية الاجنبية:**

يمكن للدولة النامية الحصول على المساعدات والمنح الخارجية من المصادر التالية: (عواملة، ١٩٩١)

أ. المصادر متعددة الأطراف (المصادر الدولية والإقليمية):

يتم الحصول على المساعدات الاقتصادية الاجنبية في هذا النوع من المصادر عن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومؤسسات الإقراض الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد العربي.

ب. المصادر الثنائية:

يتم الحصول على المساعدات الاقتصادية الأجنبية عن طريق التفاوض الثنائي مع المنظمات الخاصة أو البنوك أو الحكومات الأخرى للحصول على المساعدات.

وتفضل الدول النامية الحصول على المساعدات الإقتصادية الاجنبية من المصادر الدولية والإقليمية فضلا عن المصادر الثنائية للأسباب التالية: (عواملة،١٩٩١)

- تفضّل الدول النامية النصائح الاقتصادية من الخبراء الاقتصاديين الدوليين.
- تركزّ المساعدات الاقتصادية الاجنبية من المصادر الدولية والإقليمية على الدوافع الاستراتيجية فضلاً عن الدوافع الإنسانية.
- تتسم المساعدات الاقتصادية الاجنبية من المصادر المتعددة الأطراف بقلّة التدخلات السياسية المباشرة.
- المساعدات الاقتصادية الاجنبية من المصادر المتعددة الأطراف تقوم على معايير محايدة، لذا فهي أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية.
- المساعدات الاقتصادية الاجنبية من المصادر الدولية والإقليمية تمنح الدول النامية شعوراً في المشاركة.

وعلى الرغم من فوائد المساعدات الاقتصادية الاجنبية من المصادر المتعددة الأطراف، إلا أن هناك من يرى أن لهذه المصادر بعض المضار مثل: (غالي ومحمود،١٩٨٤)

- المساعدات الاجنبية عادة ما تحقق مصالح اقتصادية وسياسية للدول المانحة بشكل أكثر مما يتم تحقيقه من مصالح للدولة المستفيدة.

- التنافس في تقديم المساعدات بين الدول الغنية يؤدي لحدوث فوضى عامة في الدول النامية تتمثّل في عدم قدرة الدول النامية على تنسيق تلك المساعدات.

- غالبا ما تفقد الدولة المستفيدة استقلالية قرارها السياسي واستقلاليتها لتتماشى وتتوافق مع شروط المساعدات.

إذا كانت المساعدات الاقتصادية مشروطة فإنها ستؤدي لتراكم الدين العامّ والفوائد المترتبة على هذا الدين، أما إذا كانت المساعدات الاقتصادية الاجنبية غير مشروطة فإن الحكومات تستخدم هذه الأموال في الإنفاق العامّ. (Schulze،1992)

وتلعب المساعدات الاقتصادية الاجنبية دوراً هاماً في الموازنة العامة في الدول النامية والفقيرة، حيث تعتمد أغلب تلك الدول بشكل أساسي على المساعدات الاجنبية، لكن الاعتماد بشكل مفرط على المساعدات لتعزيز الموازنة العامة له العديد من المخاطر فهو يربط بشكل مباشر أوغير مباشر بين اقتصاديات الدول النامية مع اقتصاديات الدول الغنية، مما يجعلها حساسة للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث خارج حدود الدولة.

- **أثار المساعدات الاقتصادية الاجنبية :** (أبو مصطفى،٢٠٠٩)

أ. الآثار الإيجابية:

هناك العديد من الآثار الإيجابية للمساعدات الاقتصادية الأجنبية منها:

- زيادة الموارد المالية المتاحة كالعملات الأجنبية المساهمة في النمو الاقتصادي، وزيادة قدرة هذه الموارد المالية، وزيادة التدفقات المالية نحو الاستثمار وبالتالي زيادة إنتاج الاقتصاد الوطني.

- زيادة المقدرة على استيراد السلع الرأسمالية الهامة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تسهم المساعدات في تعزيز رصيد العملات الأجنبية مما يعزز القوة الشرائية في الأسواق العالمية وإتاحة استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

- تعزيز الطاقة التمويلية، حيث يعزز الادخار الداخلي في الاقتصاد وزيادة موارد الدولة ومدّ الدولة بموارد مالية تزيد من مستوى الاستثمار.

- بشكل عام، تبين أن الدول التي استخدمت المساعدات في عملية الاستثمار حققت نتائج مفيدة وتمت زيادة معدلات الاستثمار والادخار كما حدث في دول جنوب شرق أسيا.

ب. الآثار السلبية:

من الآثار السلبية للمساعدات الاقتصادية الأجنبية ما يلي: (عبدالفتاح وأخرون،٢٠٠١)

- عدم استخدام المساعدات الاجنبية في عملية التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، واستخدامها في المشاريع الاستهلاكية بدلاً من المشاريع الإنتاجية. على الصعيد المحلي فقد تمّ إستخدام أغلب المساعدات على المشاريع التنموية الإنتاجية والخدمات مثل الطرق والموانىء.

- الوضع السياسي للدولة المستفيدة يصبح دقيق وخاضع اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة في سبيل التخلص من الاختلالات الاقتصادية.

- العبء المترتب على سداد القروض الخارجية هو أحد الأثار السلبية على إيرادات الدولة.

حيث أن المساعدات الاجنبية ساهمت في عملية التنمية الاقتصادية كونها مصدراً ثميناً في التمويل من خلال الاستثمار في مجالات عديدة في الإقتصاد ونقل المعرفة وأيضاً ساهمت في برامج التصحيح الاقتصادي لتصحيح الخلل الاقتصادي (صلاح،٢٠٠٠).

وبشكل عام تعتبر المساعدات سلاحاً ذو حدين، يعتمد على حجم ونوع المساعدات، فمن الممكن أن تكون المساعدات سلبية فقد تساهم في زيادة حجم المديونية، ومن الممكن أن تكون إيجابية حيث أنها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: إيرادات ونفقات الدولة (المفهوم).

- **النفقات العامة وأسباب زيادتها:**

النفقات العامة هي المبالغ التي يتم إنفاقها على الاحتياجات العامة، حيث يتم احتسابها من ضمن الموازنة العامة، حيث يتم إعتبار النفقات العامة كأداة من الأدوات المالية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي. (المزروعي،٢٠١٢)

إن دراسة النفقات العامة لا يقتصر على بيان مفهومها أو ماهيتها بل يتعدى ذلك إلى تبيان القواعد والظوابط التي تحكم هذه النفقات (دستور النفقات)، والتي يمكن تمثيلها بالقواعد التالية: (الخطيب وشامية،٢٠٠٣)

١. قاعدة التدبير والاقتصاد:

تضمن هذه القاعدة أن تبعد الدولة عن التبذير والإسراف في الإنفاق، وأيضاً الإبتعاد عن التقتير والشح، وتوازن بين الإمكانات والحاجيات.

٢. قاعدة السلطة التشريعية والموافقة المسبقة:

تتضمن هذه القاعدة عدم وجوب صرف أي مبلغ مالي إلا بعد أخذ موافقة من السلطة التشريعية، كما ويتم أيضاً تطبيقه على الموازنة العامة والموافقة عليها كمشروع من مجلس النواب، حيث يتم الصرف حسب التعليمات والأنظمة الصادرة عنها.

٣. قاعدة المنفعة القصوى:

تتضمن أن تحقق النفقات العامة أكبر منفعة ورفاهية للمجتمع وبأقل تكلفة ممكنة.

- الأسباب الظاهرية التي تزيد من النفقات العامة : (الخطيب وشامية،٢٠٠٣)

١. تغيير القواعد المالية المستخدمة للحسابات المالية:

حيث إن الاعتماد على الموازنة الإجمالية أو الصافية في التقدير لإعطاء تقدير للإيرادات أو النفقات لا يعطي أرقاماً فعلية وحقيقية تظهر في الموازنة العامة.

٢. إنخفاض قيمة النقود:

انخفاض القوة الشرائية المصاحبة للتضخم يعكس شراء وحدات أقل بالكمية في حالة زيادة النقود أو ثباتها، وهذا عائد لزيادة مستوى الأسعار الحالية عن المتوقعة في الموازنة العامة.

٣. الزيادة في أعداد السكان:

إن إتساع إقليم الدولة أو الهجرات القسرية الناتجة عن الكوارث والحروب (كنزوح اللاجئين السوريين للأردن) تتسبب في زيادة النفقات العامة للدولة.

٤. توسّع إقليم الدولة:

تكون عند ضم إقليم جديد لدولة ما، وما يرافقه من تقديم للخدمات الإضافية والمخصصات اللازمة.

- **الأسباب الحقيقية التي تزيد من النفقات العامة:** (الخطيب وشامية،٢٠٠٣)

وتعني زيادة المنفعة الحقيقة للنفقات وزيادة نصيب الفرد من تلك الخدمات، ونتيجة للتطورات التكنولوجية، وزيادة تدخل الدولة. والتي يمكن تحليلها في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والمالية الحربية.

١. الأسباب الاقتصادية.

وذلك بتدخل الدولة وتغيير سياساتها الإقتصادية، في حالات الانكماش أو التوسع ومنح الإعانات لبعض المشاريع أو القطاعات، للوقوف أمام التحديات الاقتصادية والمنافسة الأجنبية التي تجابه تلك المشاريع والأسواق المحلية.

٢. الأسباب الاجتماعية.

تكمن في زيادة الإنفاق الحقيقي لبعض الأقاليم لرفع سويتها بالأقاليم الأخرى، ومحاربة الفقر والبطالة، وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم الإنفاق العام.

٣. الأسباب السياسية:

تتمثل بزيادة حجم الإنفاق العام، نتيجة للتوسع في حجم التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وذلك باستئجار المباني أو شراؤها كمقر للممثلين الدبلوماسيين ونفقات القائمين بأعمال تلك السفارات.

٤. الأسباب الإدارية:

وذلك بزيادة النفقات العامة نتيجة للتوسعات واستحداث الإدارات والمرافق الخدمية للدولة، وما يتبع ذلك من أجور ورواتب تتحملها الخزينة العامة للدولة.

٥. الأسباب المالية:

وذلك من خلال اقتراض الدولة، وتحميل الخزينة العامة عبء أقساط القروض وفوائدها وزيادة حجم المديونية العامة، بغرض الإنفاق العام.

٦. الأسباب الحربية.

زيادة الإنفاق نتيجة للتوترات الدولية وسعي معظم الدول للتسلح العسكري، وما يترتب على ذلك من زيادة النفقات العسكرية والتي تتملها الخزينة العامة للدولة.

- **الإيرادات العامة:**

تطور **مفهوم الإيرادت العامة للدولة** بشكل مرافق لتطور مفهوم الدولة (من الدولة الحارسة للدولة المتدخلة)، حيث إن مفهوم الدولة المتدخلة يتمثل في ضرورة تأمين الإيرادات الكافية لسدّ النفقات الضرورية المقتصرة على الدفاع والأمن.(الخطيب وشامية،٢٠٠٣)

لكن بدأت تظهر أدوار الدولة المتدخلة في الجوانب الاقتصادية منذ أزمة عام ١٩٢٨– أزمة الكساد الكبير– لضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال توزيع الدخل القومي، وأصبحت تعدّ الإيرادات وسيلة من وسائل السياسات المالية المتبعه .

يختلف مفهوم الإيرادات العامة تبعاً لاختلاف الدولة، ومدى الاعتماد على نوع من الإيرادات دون الأخر، لكن ومع جميع هذه الاختلافات تبقى أنواع الإيرادات واحدة متمثلة في الضرائب، إيرادات أملاك الدولة، القروض، الإصدار النقدي الجديد، المساعدات، والغرامات .

حيث تعد الضرائب أحدى أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتعرّف الضريبة" على أنها إستقطاع مالي تفرضه الدولة على المواطنين بشكل نهائي وبدون مقابل بهدف تغطية النفقات" (Jeze،1963)

أما بالنسبة لأملاك الدولة فإنه يمكن تقسيمها لقسمين، القسم الأول ملكية خاصة خاضعه لأحكام القانون الخاص مثل (الغابات، الأراضي الزراعية، المشاريع الحكومية، وأبار البترول،.. الخ)، والقسم الثاني ملكية عامة خاضعه لأحكام القانون العام (كالحدائق العامة، والساحات، والموانيء..... الخ).

حديثا تمّ التوجه للإيرادات العامة عوضا عن الإيرادات الخاصة في مواجهة الإنفاق العام لأسباب إقتصادية وسياسية (الذنيبات،٢٠٠٤).

وتعد القروض بشقيها الداخلي والخارجي مصدراً لتغطية الإيرادات العامة للدولة في حالة عدم كفاية الرسوم والضرائب وأملاك الدولة على سدّ النفقات العامة وتغطيتها. حيث يكمن تعريف القرض بأنه عقد دين تستدين بموجبه الدولة مبلغا من النقود من الهيئات الدولية أو المصارف أو الأفراد مع التعهد بسداد هذا القرض و الفوائد المترتبة علية في التاريخ المتفق عليه (الخطيب وشامية،٢٠٠٣).

كذلك الغرامات تعد نوعا من الضرائب والرسوم التي تنتج عن مخالفة الأنظمة والقوانين والتعليمات الناتجه عنها، حيث يترتب على المواطن غرامة بمبلغ معين نتيجة لمخالفته هذه القوانين، وتختلف قيمة المخالفة تبعا لنوع المخالفة (الخطيب وشامية،٢٠٠٥).

والتمويل بالتضخم (التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد) يتم عن طريق إصدار نقود إضافية لاستخدامها في تغطية النفقات العامة، أو من الممكن أن تتم الإيرادات عن طريق الإصدار النقدي الجديد بما يسمى النقود الكتابية والتي تعني الاقتراض من البنوك لتغطية النفقات. (حشيش،٢٠٠٦).

وتستخدم المساعدات الاجنبية لتغطية العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث يعتمد الأردن بشكل خاصّ على المساعدات لمعاناته المستمرة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنقص في المصادر الطبيعية كالمياه والنفط، وأيضا اعتماد الأردن على الدخل غير المستقر متمثلاً باعتماده بشكل رئيسي على الزراعة التي تتصف بتذبذب إنتاجها نتيجة لتذبذب هطول الأمطار وتدني إنتاجيتها، ونتيجة لذلك لجأ الأردن للمساعدات والمنح الخارجية لسد عجز الموازنة. (اللوزي،١٩٨٩).

ثانيا : الدراسات السابقة

- أولاً: الدراسات العربية.

دراسة الجومرد وأخرون (٢٠٠٠) وعنوانها **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن**، حيث قام الباحثون بتحليل السياسات والاستراتيجيات المنطوية على المساعدات الخارجية والوقوف على دور المساعدات الخارجية في إدارة السياسة المالية والنمو الاقتصادي الأردني والحدّ من الفقر. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الأردن لجأ للمساعدات الخارجية نتيجة لعدم سيطرته على الاختلالات الهيكلية الخارجية والداخلية ونتيجة لعجز الموازنة أيضاً وكل هذا نتج عن التوسع الكبير في حجم النفقات العامة (الرأسمالية والجارية) أثر تبني الكثير من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة يونس وأخرون (٢٠٠٠) بعنوان **تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن**، حيث تناولت الدراسة أثر التمويل الأجنبي على جميع القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة

١٩٨٠-١٩٩٧ باستخدام المنهج القياسي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث توضّح أن تسديد الديون الخارجية تنامى في الأردن في فترة التسعينيات ، وشهد القطاع الإنتاجي الأردني تحيزا واضحا تجاه تدني إنتاج القطاع الزراعي وزيادة قطاع الخدمات وتذبذباً في قطاع الصناعة.

دراسة لبد (٢٠٠٤) بعنوان **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية** خلال الفترة من(١٩٩٤-٢٠٠٣) بهدف التعرّف على طبيعة المنح والمساعدات الاقتصادية الدولية والتعرّف على أهدافها وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص. وأظهرت هذه الدراسة أن المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوه بسبب العوامل السياسية والجوانب المتعلقة بالدول المانحة والجانب الإسرائيلي، والقدرة على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي. وأوصت هذه الدراسة على أهمية تنفيذ تقييم شامل للتجربة الفلسطينية في استغلال المنح والمساعدات الدولية المقدمة لها.

دراسة أبو شمالة (٢٠٠٢) بعنوان **دور المعونات الأجنبية في تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطني الفلسطيني** وقيّمت مدى مقدرة المساعدات الخارجية على معالجة الخلل القائم في الإقتصاد الفلسطيني ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن المساعدات الأجنبية لعبت دورا مهما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول المستفيدة من المساعدات بشريطة وجود توجه حقيقي وفعلي لدى البلد المستفيد للتنمية الاقتصادية واستغلال أمثل للموارد المتاحه.

دراسة الرفاعي (٢٠٠٦) والتي كانت بعنوان **أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأردن ١٩٧٦-٢٠٠٥** بهدف التعرّف على حجم المساعدات الخارجية والقروض ونوعها وطبيعتها وإتجاهاتها، وهدفت أيضاً لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٦-

٢٠٠٥ في الأردن، حيث اعتمدت هذه الدراسة على النموذج القياسي بالاعتماد على السلاسل الزمنية في البيانات الإحصائية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي بشكل واضح للمساعدات الخارجية والمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الأردن

دراسة سيف وعميد (٢٠١٤) "**التأثير المالي للمساعدات الخارجية على الاقتصاد الاردني**" بحثت في أثر المساعدات الخارجية في زيادة الاستثمار والانفاق العام في الاردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ باستخدام نموذج VAR، وخلصت هذه الدراسة لعدم وجود تأثير للمساعدات الخارجية على الانفاق العام والعوائد المحلية، ووجود تأثير للمسادعات على متغيرات اقتصادية أخرى مثل الاقتراض المحلي.

دراسة الخالدي (٢٠٠٨) بعنوان" **أثر المساعدات الاقتصادية الخارجية على تطور الاقتصاد الاردني**" حللت أثر المساعدات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ باستخدام العديد من الاساليب الاحصائية، وخلصت الى وجود أثر ايجابي مباشر وملحوظ للمساعدات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الاردني، واعتبارها مصدر تمويل مالي لزيادة الانتاج المحلي للاقتصاد ككل، وخلصت أيضا الى أهمية سياسات المساعدات الخارجية وأثرها على استغلال المساعدات الخارجية بشكل فعال.

دراسة عبدالهادي (٢٠١٢) بعنوان" **الديون الخارجية والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي: حالة الأردن** خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١"، اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة (الدين الخارجي، المساعدات الخارجية، النمو الاقتصادي)، وخلصت هذه الدراسة لوجود علاقة ايجابية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي وأيضا علاقة ايجابية بين المساعدات

الخارجية والنمو الاقتصادي، وكانت القروض ذات أثر ايجابي لكن بشكل أقل من المساعدات الخارجية بسبب ارتفاع اعباء خدمة الديون وما يترتب عليها من سلبيات.

دراسة علي (٢٠١٣) بعنوان" **أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي** – مصر –" بحث في مدى تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر من خلال استخدام نموذج VAR ، وخلصت هذه الدراسة الى أن المساعدات الخارجية لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي على المدى القصير وأيضا على المدى البعيد فكانت العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الاجمالي سلبية وأيضا كانت العلاقة سلبية بين المساعدات الخارجية ورأس المال الاجمالي والانفتاح التجاري. وأوصت الدراسة على ضرورة استخدام المصادر المالية الداخلية لتعزيز الاقتصاد فضلا عن استخدام المصادر الخارجية.

دراسة الفايز (٢٠١٣) بعنوان "**تقييم أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الاردني**" بحثت في أثر المساعدات الامريكية وسياساتها على الاقتصاد الاردني، وركزت على سياسات المساعدات المالية للدول المثدمة للمساعدة ودورها في تعزيز الاقتصاد الاردني، وأكدت هذه الدراسة على فعالية سياسات المساعدات الخارجية ودورها في توجية عملية استغلال هذه المساعدات بشكل يتيح للاردن من تحسين اقتصادة.

دراسة عوض (٢٠١٤) بعنوان" **أثر المساعدات الخارجية على التجارة في دول منطقة الشرق الاوسط**" ، وقد حللت أثر المساعدات الخارجية على التجارة على مستوى المنطقة وعلى مستوى البلد الواحد، فبحث هذا الاثر على تنويع الصادرات والحصة السوقية والانفتاح التجاري والقدرة التنافسية، وكانت النتائج تشير الى وجود أثر ايجابي للمساعدات الاقتصادية الخارجية على جميع المتغيرات السابقة بلا استثناء.

- **ثانياً: الدراسات الأجنبية .**

دراسة Teboul and Moustier (٢٠٠١) بعنوان **المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط،** حيث ركزّت هذه الدراسة على العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات الأجنبية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠ في دول البحر الأبيض المتوسط بإستخدام النموذج القياسي وطريقة المربعات الصغرى. وخلصت هذه الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر، معتمدة على المجالات التي توجّه إليها سواءاً لزيادة الاستثمار أو دعم المدخرات، حيث إن تأثير المساعدات الخارجية يعتمد على استقرار تدفقها.

دراسة Mel Morgan (٢٠٠٣) بعنوان **كيفية التعامل مع المنح والمساعدات الاقتصادية،** فقد وضحّت آليات للتعامل مع المساعدات والمنح الاقتصادية عن طريق إعداد موازنة خاصة بها، حيث أرشدت هذه الدراسة لضرورة استشارة قسم مسؤول عن المنح لضمان أن المنح موافقة للسياسات والتعليمات الموجودة بالدولة، وخلصت أيضا بمجموعة من النصائح التي يجب الأخذ بها من المنظمة قبل تقديم الموازنة الخاصة بالمنحة أو المساعدة منها بعد قراءة متطلبات المساعدة أو المنحة وما هو مسموح وغير مسموح فيها يجب على الدولة التعرف على قيمة المنحة، والجزء المباشر فيها والخدمات المقدمة من المنحة.

دراسة Moreira (٢٠٠٥) بعنوان" **تقييم أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي**"، هدفت هذه الدراسة لقياس مساهمة المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، واستنتجت هذه الدراسة أن المساعدات الخارجية لها تأثير أقل على النمو في المدى القصير مما كانت عليه في المدى الطويل. وأن نخلص إلى أن الفارق الزمني في نمو المساعدات لا ينبغي تجاهلها ويجب اخذه بعين الاعتبار، واقترحت هذه الدراسة اسلوب منهجي اقتصادي لتعزيز مساهمة المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي، وأوصت الدراية بضرورة اجراء دراسات معمقة لكل بلد على حدى.

دراسة Chatrna & Ekanayak (٢٠٠٨) بعنوان" **تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**"، وحللت هذه الدراسة آثار المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للبلدان النامية. واستخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية من ٨٥ من البلدان النامية التي تغطي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل سلاسل البيانات الخاصة بالمساعدات الخارجية مع مراعاة الاختلافات الاقليمية ودخل الفرد في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. خلصت هذه الدراسة لوجود تأثر مركب للمساعدات الخارجية على اقتصاد البدان النامية، فعند تقدير النموذج لفترات زمنية مختلفة، متغير المساعدات الخارجية كان له أثر سلبي في ثلاث حالات من اربع، وهذه مؤشر على ان المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ومن جهة أخرى فعند تقدير النموذج لمناطق جغرافية مختلفة، فان متغير المساعدات الخارجية لديه تأثير سلبي في ثلاثة من أصل أربع حالات، مشيرا إلى أن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

دراسة Randhawa (٢٠١٢) بعنوان" **المساعدات الخارجية في التنمية الاقتصادية** "، وقيمت هذه الدراسة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية مثل (الهند، الاردن، مصر، زامبيا، .....)، واشارت هذه الدراسة لوجود تدفق مالي من المساعدات الخارجية بشكل كبير في هذه البلدان، وسعي معظم هذه البلدان لاستغلال هذه التدفقات لتعزيز صادراتها الوطنية وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي وزيادة الادخار. وأوصت هذه الدراسة بعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية عوضاً عن التجارة المحلية خاصة في البلدان التي هي في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية.

- **ما يميز هذه الدراسة**

تتميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات في نفس المجال بأنها دراسة أكثر شمولية من حيث شمولها لأهم عناصر الاقتصاد الاردني (الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الوطنية وعجز الموازنة العامة معا) أما باقي الدراسات فجميعها ركزت على متغير واحد فقط. وقد استخدمت هذه الدراسة اهم نماذج التحليل وهي اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ونموذج VAR ودالة الاستجابة للصدمات ودالة تحليل التباين واختبار السببية

كذلك أن هذه الدراسة غطت فترة زمنية أكبر من الفترة التي غطتها باقي الدراسات حيث أنها غطت الفترة الزمنية بين ١٩٩٠-٢٠١٣

الفصل الثالث :

الاقتصاد الأردني والمساعدات الاقتصادية الاجنبية

المبحث الأول : النمو الاقتصادي (مفهومه وأنواعه).

يتناول هذا المبحث تطور النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي في الأردن، بالإضافة الى جوانب القوة والضعف في الاقتصاد الاردني.

١. تطور النمو الاقتصادي الأردني:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الاقتصادية لجميع الحكومات في مختلف بلدان العالم سواءاً المتقدمة أو النامية حيث تعد البرامج التنموية الاقتصادية من أهم طروحات الجهات الحكومية المتطلعة إلى الحكم، وبناءً عليها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها.

وهناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي.(الامين،٢٠٠٢)

كذلك هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.(عبدالرحمن،١٩٩٩)

والنمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي أو في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محدودة. حيث يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي غالبا في تحليل التقدم الاقتصادي في البلاد المتقدمة اقتصادياً لأن هذه البلاد تتماز بالهيكل الاقتصادي السليم والتنظيم الاقتصادي المتقدم والأساليب التكنولوجية المتطورة، مما يجعلها لا تحتاج إلى أكثر من ضمان معدّل نمو اقتصادي مستمر، حيث أنه من الممكن أن يتم بطريقة تلقائية وعفوية ولا يحتاج إلى تطبيق تدابير معتمده لإحداثه.(كبداني،٢٠٠٩)

فعلى أساس هذا التعريف جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، ودول العالم الثاني، ودول العالم الثالث، كما جرى تصنيف الدول إلى الدول المتقدمة، والدول النامية، والدول الأقل نموّا وأيضا على أساسه تقوم إحصاءات خاصة بما يعرف بالدخل القومي للبلاد. (المناعي،٢٠١٤)

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي ودوره في تقدّم الدول وقوتها في معترك الحياة كان لابد من وضع تعريف محدد له، لبناء الأبحاث الاقتصادية عليه.

وبناءً على ذلك يتم حساب معدلات النمو اعتمادا على عملية حساب الإنتاج الكلي للمجتمع بأكمله والدخل القومي الناتج عن هذا الإنتاج، وايضا بناءً على حساب الميزان التجاري وما يحققه من فائض أو عجز أو في الدخل الكلي، ثم اعتمادا على هذه الحسابات الكلية يتم تقدير افتراضي لمقدار كفاية أو رفاهية الفرد ودخله، وهو تقدير يمكن أن يبتعد كثيرا عن الواقع نظراً لسوء التوزيع. واعتمادا على هذه المحددات وضعت المنظمات الدولية الرأسمالية تعريفات للدول النامية والدول الأقل نموّا، فالدول الأقل نموّا والتي تمنح مزايا خاصة في اتفاقات التجارة الدولية هي الدول التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويّاً. (منظمة العمل الدولية،٢٠١٣)

- **أنواع النمو الاقتصادي**

هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي منها: (مقاوسي وجمعوني،٢٠١٠)

أ. النمو التلقائي Spontaneous Growth: ويقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الذي يتم بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد القومي ولا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل ويتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية وهو ما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية. وهذا النوع من النمو يشكل درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن له أن ينتقل من قطاع إلى أخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل.

ب. النمو العابر Transient Growth:

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة الأمر الذي يجعله يتوقف عند زوال تلك العوامل التي تسببت فيه ويحدث هذا النوع في البلاد التي يحدث فيها ظروف طارئة كارتفاع الاسعار في السلع الزراعية التي تصدرها تلك البلاد كما حدث في أسعار القطن خلال الحرب الكورية حيث يتلاشى هذا النوع من النمو عند زوال تلك العوامل المؤقتة التي أحدثته ولهذا فلا يمكن الاعتماد عليه في خلق الاثار الاقتصادية الايجابية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ت. النمو المخطط Planned Growth :

يستند هذا النوع من النمو الاقتصادي على خطة اقتصادية شاملة ويعتمد في مساره على واقعية أهداف تلك الخطة وفعالية تنفيذها ومتابعتها. ويعد النمو الاقتصادي المخطط والتلقائي نمو ذاتي الحركة بينما يكون النمو العابر نموا تابعا.

- **المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الاردن.**

يشير الجدول التالي الى النمو الاقتصادي الاردني خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٣.

الجدول(١): النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٣ .

السنة	النمو الاقتصادي
1990	%6.2
1991	%1.2
1992	%4.3
1993	%7.3
1994	%6.3
1995	%9.3
1996	%6.3
1997	%6.3
1998	%9.3
1999	%1.3
2000	%4.1
2001	%4.2
2002	%4.8

2003	**%3.2**
2004	**%6.8**
2005	**%7.1**
2006	**%6.3**
2007	**%6**
2008	**%7.2**
2009	**%2.3**
2010	**%2.3**
2011	**%2.6**
2012	**%2.8**
2013	**%3.3**

المصدر : الإحصاءات العامة الأردنية.٢٠١٣

من الجدول ١ نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الاردن ليست ثابتة بشكل مطلق، ففي سنة ١٩٩٠ كان معدل النمو الاقتصادي يساوي ٦.٢%، لكن هذا المعدل انخفض الى ١,٢% في العام ١٩٩١. حيث بلغ أعلى معدل نمو اقتصادي – خلال فترة الدراسة– عام ١٩٩٨ حين وصل الى ٩,٣%، وذلك بسبب انخفاض عجز الموازنة العامة آنذاك واسترجاع قطاعات الصناعات الاستخراجية (الكهرباء والماء) والصناعات التحويلية والخدمات المالية والعقارية نشاطها الايجابي. أما في عام ١٩٩٩ فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير حيث بلغ ١,٣%، حيث أشارت التقارير المالية الخاصة بالاقتصاد الأردني أن أداء الاقتصاد الاردني كان متواضعاً بالنسبة للسنوات التي سبقت هذا العام، حيث كانت الظروف الإقليمية غير المواتية سبباً رئيسياً في إعاقة حركة النمو الاقتصادي، بالإضافة لموجة الجفاف الشديدة التي تعرض لها الاردن عام ١٩٩٩، مما أثر بشكل سلبي على الحصيلة الكلية لأداء الاقتصاد الكلي. (تقارير وزارة المالية الأردنية،٢٠٠٠)

بعد ذلك كان معدل النمو الاقتصادي يرتفع عاما بعد الأخر بشكل تدريجي حتى وصل الى ٧,١% في عام ٢٠٠٥، بسبب ارتفاع حجم الصادرات الوطنية وحركة البناء وايرادات الضرائب المحلية، بالإضافة إلى الإمدادات النفطية من الدول الخليجية و دور المملكة كمركز أعمال للعراق. (مجلة الشرق الأوسط،٢٠٠٥)

٢. الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يقيس القيمة التي أنتجها الاقتصاد المحلي داخل حدوده، سواء من قام بالإنتاج العمالة الوافدة أو المواطنون أنفسهم. حيث يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.(البنك الدولي،٢٠١٠)

وتستخدم الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في عملية حساب قيمة النتاج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه الأسعار تتغير باستمرار انخفاضاً أو ارتفاعاً، مما يؤدي إلى تغيير القيمة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي، لذلك يجب التفريق بين الناتج المحلي النقدي أو الاسمي(Nominal GDP)، والناتج المحلي الحقيقي (Real GDP).

فالناتج المحلي الحقيقي هو مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعار سنة الأساس، أما **الناتج المحلي الاسمي** فهو مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بنفس أسعارها في نفس العام. (البنك الدولي،٢٠١٠)

القياس باستخدام الأسعار الثابتة يهدف إلى تجنّب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ولتلافي أثر التضخم، أما قياس الناتج المحلي باستخدام الأسعار الجارية فعادة يزيد عن القياس بالأسعار الثابتة بمعدل التضخم بين السنة الحالية وسنة الأساس. (السعدي،٢٠٠٩)

في الأردن تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يعادل إحدى عشر ضعفا في الفترة بين عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٢٢٢٨.٤٠ مليون دينار أردني وبنصيب ٥٥٧ دينار أردني للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام١٩٩٠ليصل إلى٢٣٩٥٥.٢٩ مليون دينار أردني وبنصيب ٣٦٧٠ دينار أردني في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة وصلت إلى ١١٠٠% في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة بنسبة ٦٥٠% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام ٢٠٠٠. كما يوضّح الجدول (٢) الزيادة المستمرّة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٣.

الجدول (٢) : الناتج المحلي الإجمالي في الاردن خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٣.

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار أردني)
1990	2228،40
1991	3075،57
1992	3760،28
1993	4524،09
1994	5033،69
1995	5428،32
1996	5590،95
1997	5600،71
1998	5698،02
1999	6574،26
2000	6580،96
2001	6398،33

6674،50	2002
7098،75	2003
7972،17	2004
9026،29	2005
10816	2006
12276،66	2007
15842،58	2008
17033،23	2009
18517،56	2010
20261،36	2011
21858،62	2012
23955،29	2013
236860،28	المجموع

المصدر : وزارة المالية الأردنية ٢٠١٣.

٣. جوانب القوة والضعف في الاقتصاد الأردني.

إن من أهم نتاجات ظاهرة الربيع العربي هي أن بعض الانظمة السياسية العربية قد وجدت نفسها وبمعزل امام خيارات صعبه انهارت خلالها عناصر قوتها وتحولت الى نقاط ضعف عجلت بانهيارها وهدد تماسكها الجغرافي وسيادتها (مثل الحالة الليبية)، مما يبرز الحاجة الماسة للدراسة المتجددة والمستمرة لهذه العناصر من أجل الحفاظ على سلامة الدولة وخدمة لمصالحها الوطنية جميعها.

من الناحية العملية والواقعية فإن قوة الدولة هي نسبية ومختلفة من دولة لأخرى ويدخل في حساباتها عوامل عديدة ومختلفة ومتغيرة بطبيعتها، وهي ليست دائمة أو ثابته بل تختلف قياساتها من فترة لأخرى، كما أنها أيضا لا تتعلق بالدولة نفسها فقط بل انها تتعلق بكامل المعطيات البيئة الاستراتيجية (دوليا، محليا وإقليميا). (البطوش،٢٠١٤)

بالنسبة لعناصر القوة المختلفة في الأردن فإنه يمكن الاستدلال عليها عن طريق المعطيات التالية، ابتداء بالعنصر الاول "**السكان**"، حيث تجاوز عدد سكان الاردن في عام ٢٠١٤ التسعة ملايين نسمه حيث يمكن القول بان معادلة الموارد ضمن الواقع الحالي- بغض النظر عن الحجم الاعتباري المترتب على ذلك – لم تعد تسمح بأي زيادة مفاجئة أو غير طبيعية على هذا العدد، أما الطرف الآخر من المعادلة فهو يعمل لصالح الدولة بشكل كلي متمثلا بالعامل النوعي "**الطبيعة الحيوية للإنسان الاردني**" الذي تأهل وتطور خلال العقود الماضية من خلال استراتيجيات مدروسة بحيث ساهم في بناء الاردن وتعدى ذلك في المساهمة بتطوير دول شقيقة وصديقة.(البطوش،٢٠١٤)

أما العنصر الثاني فهو "**الاقتصاد**"، وبعيداً عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية الراهنة، فإن الأردن بما فيه من ثروات طبيعية نوعية وبعضها ذو طابع استراتيجي (مثل الصخر الزيتي والبوتاس والفوسفات) وأيضا الثروات الحضارية الانسانية (مثل البحر الميت والبتراء وأماكن الحج المسيحي). (البطوش،٢٠١٢)

أما العنصر الثالث هو "**القوة العسكرية والنظام السياسي**"، فقدرة النظام السياسي الأردني على تجديد وتصحيح نفسه (الانفتاح الديمقراطي عام ٨٩)، وما نشهده الأن من إصلاح (تدريجي وشامل) سبق مرحلة ظاهرة ما يسمى الربيع العربي، فهذا النظام السياسي المتجدد يعتمد على منظومة عسكرية متكاملة ويتفاعل معها بشكل يضمن اتجاهين محددين يمثلان عنصر قوة إضافي للدولة، فالأول قائم على حقيقة ان الجيش هو القوة العسكرية المحترفة التي تأتمر بالقرار السياسي، أما الاتجاه الثاني فهو أن القيادة السياسية ومن خلال قراءات دقيقة للبيئة الاستراتيجية نجحت بشكل واضح في وضع الاردن ضمن السياق الاستراتيجي المناسب مما جعل من صون سيادته وبقاء نظامه السياسي مصلحة دولية وجزء لا يتجزأ من دعائم الاستقرار والأمن في المنطقة، وبناءً عليه فقد طورت الأردن علاقاتها الاستراتيجية بالعديد من

الاتجاهات الدولي الفاعلة بشكل يعزز قوة ومنعة هذا الجيش ويحدّ من احتمالات التهديد الأمني والعسكري للبلاد. (البطوش، ٢٠١٤)

أما العنصر الرابع فهو "**العامل النفسي والاجتماعي**" أو ما يعرف بمفهوم" **الإجماع الشعبي خلف النظام السياسي**"، وبالمعيار نفسه الذي استخدم مع العامل الاقتصادي فإن الموضوعية تقتضي ابعاد المعطيات اليومية للأوضاع السياسية السائدة) أو ما يعرف بتحليل اللحظة واعتماد العناصر الدقيقة الحقيقية والتي مضمونها وجود إجماع شعبي على أن النظام السياسي في الأردن والذي عنوانه القيادة الهاشمية هو الضمان لاستقرار وعزة وسيادة وطننا العزيز.

وضمن الحسابات الاستراتيجية الخالصة فإن الاردن يملك من عناصر قوة تؤهله لإدامة الأمن والاستقرار وتحقيق جميع الدرجات المنشودة من التقدم والازدهار والتطور، أما ما يشهده من صعوبات فهو نتاجٌ لمعطيات مرحلية مؤقتة ليس لها صفة الديمومة والاستمرارية، وبالتالي فإن له من عناصر القوة ما يؤهله ويجعله قادراً على لعب أدوار اقليمية بشكل فاعل وخلاّق وبأكثر من اتجاه واحد، ولكن الأهم من كل ذلك هو بحث طرق الخروج من الأزمات الحالية والاستفادة من اي نجاحات تظهر بهذا النطاق. (البطوش،٢٠١٤)

ونظراً لما تتميز به الأردن من بيئة استراتيجية على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية، وما تتركه حركة التغيير في تلك البيئات من آثار على الأمن الوطني في الأردن، حيث تكون هذه الآثار على شكل مخاطر وتحديات خارجية وداخلية تواجه أمننا الوطني، وبعيداً عن درجة تزاحم وصعوبة تلك التحديات على سلم الأولويات الوطنية، فهذه البيئة وما تتيحه من فرص وما ينجم أيضا عنها من تحديات، تتطلب إعادة صياغة المنظور الخاص بالأمن الوطني الأردني الذي يساعد على التكيّف المطلوب عن طريق

بناء وتطوير القدرات الوطنية للوصول الى منظور أمني وطني يمتاز بالشمولية، والكفاءة والتوازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات الأمن والتحديث والتطوير السياسي، والاجتماعي، والإداري، والاقتصادي.

إن دولة الحاضر ودولة المستقبل لا يمكن إدارتها باستخدام أدوات الماضي، ففي ضوء هذه البيئة وإفرازاتها لا بد من توظيف جميع عناصر القوة الوطنية في الأردن مجتمعة (السياسية، الإعلامية، الأمنية، الاقتصادية).

إن تنفيذ التقييم الاستراتيجي والمراجعة الشاملة لأداء منظومة الأمن الوطني الأردني بشكل متكامل أصبحت أولوية متقدمة من أولويات الوطن، حيث يتيح هذا التقييم الموضوعي والمراجعة الدقيقة فرصة ثمينة للغاية للحد من التداخل بين (الأمني والسياسي والاقتصادي) ضمن رؤية استراتيجية من شأنها تعزيز صورة الوطن في البيئة الاستراتيجية السائدة، وتسعى أيضاً إلى ترسيخ الصورة المشرقة للأردن في نفوس مواطنيها ، شريطة أن يرافق ذلك تطويرٌ وتنمية شاملة للقطاع العام (الإدارة العامة والمحلية) والجوانب الاقتصادية المحلية وعلى مختلف المستويات.

المبحث الثاني : تطور المساعدات الاقتصادية الاجنبية والموازنة العامة:

يتناول المبحث الثاني تطور المنح والمساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، ثم بعد ذلك يستعرض مفهوم الموازنة العامة وقواعدها وكيفية إعدادها، وبالنهاية سيتناول هذا المبحث تطور حجم الصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣ .

أولا: تطور المساعدات الاقتصادية الاجنبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) في الأردن:

يعد الاردن من الدول التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية ونسبة الدعم الخارجي (القروض والمساعدات) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعطي هذين المتغيرين دوراً رئيسياً في تحديد اتجاه نمو الناتج المحلي ودرجة الاستقرار النقدي والاقتصادي فيه، بالإضافة الى عوامل أخرى كأسعار الصرف والتحويلات الخارجية. (جرادات،١٩٩٢)

لجأت الحكومة الأردنية إلى إسلوب الاقتراض الخارجي بسبب التغير المستمر وبشكل متذبذب في المساعدات الخارجية والإيرادات المحلية، بالإضافة للزيادة في حجم الإنفاق العام. الأردن شأنه شأن غيره من الدول النامية اعتمد (وما زال يعتمد) على المساعدات المالية الخارجية من منح وقروض في تغطية عجز المستمر في الميزان التجاري وتمويل مشاريعه التنموية حيث تعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول والمؤسسات الخارجية والدولية (بموجب قانون التخطيط "٦٨" لعام١٩٧١). (محارمة وأخرون،٢٠١١)

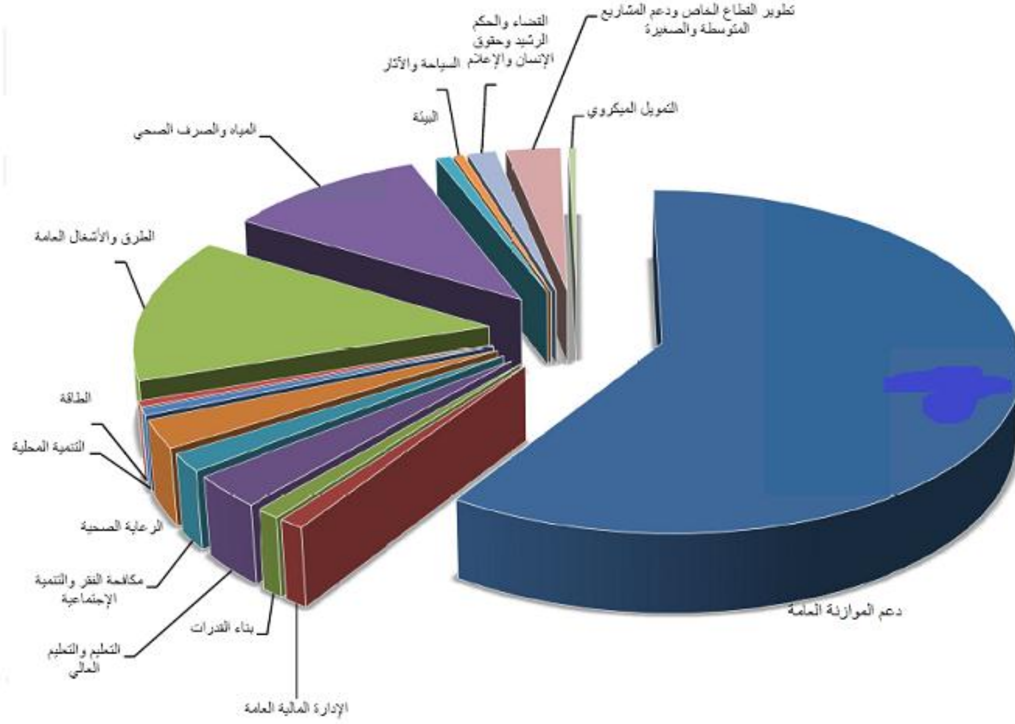
فالأحداث المستمرّة، بالإضافة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عصفت بالأردن وما رافقها من ضعف في معدلات الادخار المحلي وضآلة التكوين الرأسمالي، أجبرت الأردن الاعتماد على المنح والمساعدات الاقتصادية الخارجية واعتبارها مصدرا للتمويل وتحقيق النمو والتقدّم وأيضا تأثر الأردن باقتصاديات الدول الأخرى وبخاصة المجاورة منها، فانخفاض أسعار النفط العالمية أدى لانحسار المساعدات المالية المقدمة للأردن من الدول النفطية وضعف أسواق التصدير.

ويحتاج الأردن بشكل كبير للمساعدات الاقتصادية الأجنبية لأسباب داخلية متعددة، من أهمها: تبني العديد من المشاريع التنموية، عدم القدرة على السيطرة التامة على عجز الموازنة الدائم، التوسع الكبير في

النفقات العامة (الرأسمالي والجاري)، قصور المدخرات المحلية والإيرادات العامة عن تمويل البرامج والمشاريع الإنمائية.

وهذا لا يعني بأن المساعدات كانت أقل فائدة وتأثير من القروض على الاقتصاد الأردني، أو أن هناك سوء إدارة مالية، لكن المنح تأتي في الكثير من الأحيان مشروطة، وقد تكون هذه الشروط صعبه ولا تتفق مع المشاريع التي تضعها الحكومة ضمن أولويتها، وبالتالي فإنها تكون مرتفعة التكلفة إذا اشترط المانح تمويل مشروعات منخفضة الأولوية. أيضاً هناك قسم كبير من المنح ينفق في الدول المانحة، إذ تفرض هذه الدول الشراء من سوقها لتحريك قطاعاتها الإنتاجية المحلية، مما يقلل قيمة المنحة ويزيد من كلفتها. وتعني زيادة كلفة المنحة، تقليل التدفق النقدي أو القيمة السلعية التي يحصل عليها البلد، مما يقلل من فائدة المنح في الاقتصاد الأردني. (الجومرد،٢٠٠٠)

الشكل رقم ١: أهم القطاعات المستفيدة من المساعدات الاجنبية خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث،٢٠١٣

ومن أهم الدول والجهات المانحة للمساعدات المالية للاردن (الولايات المتحدة الامريكية، الصندوق العربي للانماء، المانيا، الاتحاد الاوروبي، البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، فرنسا، البنك الاسلامي للتنمية، كوريا، اليابان، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الصين، صندوق أبو ظبي للنمية، ايطاليا، اسبانيا، سويرا، الدنمارك، اليونان، المملكة المتحدة، المملكة العربية السعودية، وغيرها). وفيما يتعلق بحجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣. الجدول (٣) يبن التفاوت والتذبذب بحجم تلك المساعدات تبعا للظروف والأحداث الاقتصادية والسياسية العربية والدولية. فقد بلغ حجم المساعدات والمنح الخارجية الواردة للموازنة العامة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) مبلغ ٩٦٥.٨ مليون دينار أردني، وما نسبته ٥% من الناتج المحلي والذي بلغ مجموعه ١٧٥٧٢ مليون دينار أردني، حيث شكّلت هذه المساعدات والمنح الخارجية ما نسبته ١٣.٩% من الإيرادات العامة البالغ مجموعها ٦٩٢٢.٩ مليون

دينار أردني وأيضا شكّلت ما نسبته ١٤.٣% من النفقات العامة والتي بلغ مجموعها ٦٧٢٦.٣ مليون دينار أردني في نفس الفترة.

الجدول ٣ : تطور حجم المساعدات الخارجية والناتج المحلي والإيرادات والنفقات العامة خلال ١٩٩٠- ٢٠١٣.

السنة	حجم المساعدات الخارجية*	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز /الوفر المالي
1990	164.3	2760.9	1169.7	1120.1	49.6
1991	225.2	2958.0	1451.0	1234.3	216.7
1992	137.4	3610.5	1358.6	1372.5	-13.9
1993	197.7	3884.3	1406.3	1411.6	-5.3
1994	241.2	4358.3	1537.3	1587.8	-50.5
1995	215.7	4714.6	1620.0	1693.9	-73.9
1996	316.9	4912.2	1748.8	1789.6	-40.8
1997	242.5	5137.4	1620.8	1952.0	-331.2
1998	257.6	5609.9	1732.1	2087.7	-355.6
1999	318.8	5778.3	1815.9	2039.5	-223.6
2000	391.2	5998.7	1983.3	2187.1	-203.8
2001	433.4	6363.7	2092.0	2316.3	-224.3
2002	491.9	6794.0	2136.0	2396.2	-220.2
2003	937.4	7228.7	2613.0	2809.8	-196.8
2004	811.3	8090.7	2958.5	3180.5	-222.0
2005	500.3	8925.4	3062.1	3538.9	-476.8
2006	304.6	11092.6	3469	3912.2	-443.2
2007	343.4	12595.7	3971.5	4586.5	-615.0
2008	718.3	16108.0	5093.7	5431.9	-338.2
2009	333.4	17033.23	4521.2	6030.5	-1509.3
2010	401.7	18517.56	4662.8	5708.0	-1046.4
2011	1215.0	20261.36	5413.9	6801.8	-1387.9
2012	327.3	21858.62	5054.3	6878.2	-1823.9

-1309.7	7455.7	6146	23955.29	639.1	2013
-10427	81709.7	67637.8	228547.96	10381.3	Total

المصدر: البنك المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.٢٠١٣

* بدون القروض الخارجية.

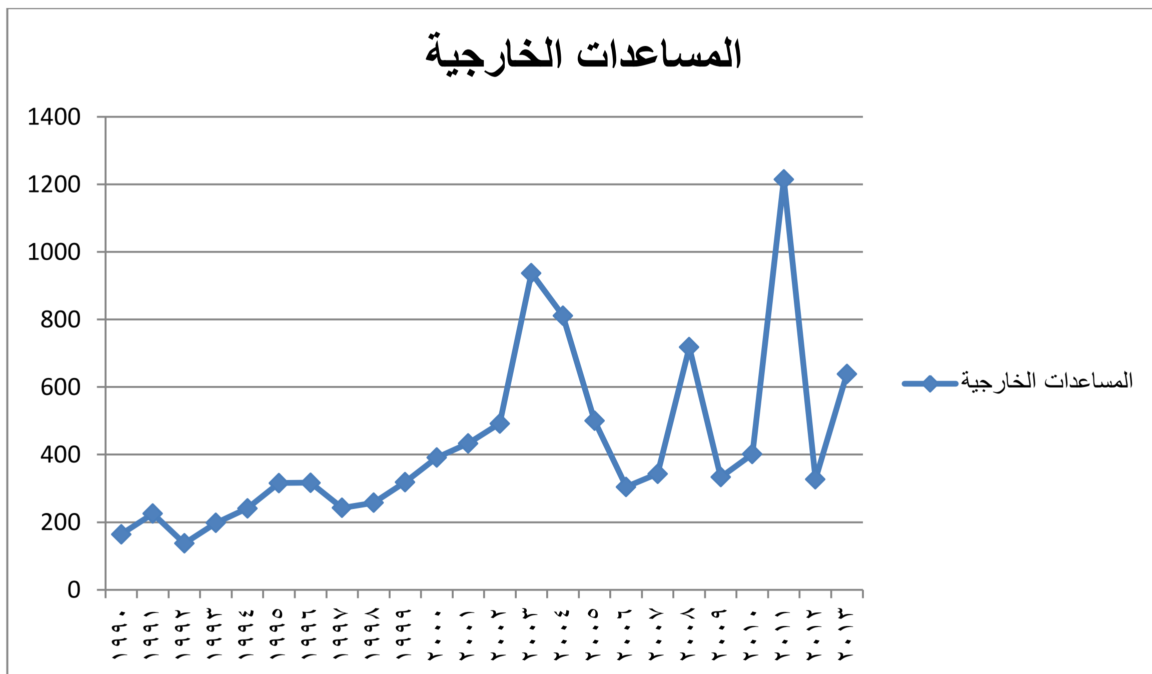
نما مجموع حجم المساعدات الخارجية خلال الفترة (١٩٩٥–١٩٩٩) بمعدّل ٦٢% مقارنة بمجموع المساعدات الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠–١٩٩٤)، حيث وصل مجموع المساعدات الخارجية الى ١٥٦٧.٢ مليون دينار أردني وما نسبته ٦% من الناتج المحلي الإجمالي و ما نسبته ٢٠% من حجم الإيرادات العامة، حيث شكّلت ما نسبته ١٣% من النفقات العامة خلال الفترة (١٩٩٥– ١٩٩٩).

وخلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٤) والتي شهدت بداياتها تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وما رافقها من سياسات واتفاقيات تنموية اقتصادية مع الدول الصديقة والشقيقة، وأيضا وجود العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع دول العام الأخرى ونجاح البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاحتياطات الأجنبية، ارتفع حجم المساعدات الخارجية حتى وصل مجموعه الى ٣٠٦٥.٢ مليون دينار أردني وبمعدّل نمو ٩٦% مقارنة بالفترة السابقة، وارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي أيضا حتى وصلت لنسبة ٩%، أيضا وعلى الرغم من ارتفاع النفقات العامة في هذه الفترة والتي بلغت ١٢٨٨٩.٩ مليون دينار أرددني، إلا أن المساعدات والمنح الخارجية شكلت ما نسبته ٢٣% من هذه النفقات مقارنة مع ١٣% خلال الفترة السابقة.

أما بالنسبة لحجم المساعدات الاجنبية خلال الفترة (٢٠٠٥–٢٠٠٩) فقد وصل الى ٧١٨.٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، لينخفض حجم هذه المساعدات بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩ حتى وصل الى ٣٣٣.٤ مليون دينار أردني نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من تدهور وكساد في اقتصاديات

الدول جميعها، أيضا انخفضت نسبة المساعدات في هذه الفترة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لنسبة وصلت الى ٣% ، وما نسبته ١٠% من الإيرادات العامة و ٩% من النفقات العامة.

أما في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) وهي الفترة التي تلت الأزمة العالمية وتداعياتها، وما شهدته المنطقة المحيطة من أحداث وحروب كالربيع العربي في تونس وليبيا وسوريا ومصر، وما رافقها من نزوح للاجئين نحو الأردن كملاذ آمن لهم، زاد هذا من حاجة الأردن للمساعدات الاجنبية لدعم موقفه ونفقاته تجاه هذه الأحداث واستضافة اللاجئين، حيث أن نفقات البلاد ازدادت بنسبة ١٤% عن الفترة السابقة. ووصل حجم المساعدات الخارجية الى ٢٥٨٣.١ مليون دينار أردني وبنسبة نمو بلغت ١٨% عن الفترة السابقة، ولكن هذه المساعدات لم تشكّل إلا ما نسبته ١% من النفقات العامة فقط خلال هذه الفترة.



الشكل٢: تطور المساعدات الخارجية في الاردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣. من إعداد الباحث

ثانياً: الموازنة العامة.

أ- مفهوم الموازنة العامة:

يمكن تعريف **الموازنة العامّة** (Public Budget) كما يلي: "هي تقدير معتمد ومفصل للإيرادات العامة والنفقات العامة، ممثلاً لفترة مالية في المستقبل، عادة ما تكون سنة واحدة".(حشيش،٢٠٠٦)

بدا واضحا من هذا التعريف أن موازنة الدولة العامة، تعتمد على عنصرين أساسيين، الأول التقدير والثاني الاعتماد.

فالتقدير يتمثل في تقدير أرقام تعبّر عن الإيرادات العامة التي من المتوقع أن تحصل عليها السلطة التنفيذية في الدولة وأيضا النفقات العامة التي من المنتظر أن تنفقها الدولة لإشباع الاحتياجات العامة للشعب، ضمن فترة مالية في المستقبل، وعادةً ما تكون سنة واحدة.

وبالنسبة إلى الاعتماد فإنه حق السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية حيث تتم في الموافقة على تقديرات السلطة التنفيذية، من نفقات وإيرادات عامة. من هذا المبدأ، فإن الموازنة العامة تبقى مجرد مشروع للموازنة، حتى يتم اعتماده من السلطة التشريعية في الدولة.

ب- أهمية موازنة الدولة العامة:

هناك أهمية كبرى للموازنة العامة حيث إنها تمثّل برنامج العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحكومة خلال فترة معينه، أي أن الموازنة العامة للدولة تحمل دلالات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتكشف عن مختلف أغراض الدولة باستخدام تحليل أرقام النفقات الإيرادات العامة ضمن وثيقة واحدة ألا وهي الموازنة العامة للدولة.

وبشكل مختصر يمكن اعتبار إن الموازنة العامة ليست مجرد بيان أو وثيقة تشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل هي وثيقة صلة بالاقتصاد القومي، وأداة يمكن باستخدامها تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية.

ج-قواعد الموازنة العامة:

يوجد خمس قواعد للموازنة العامة هي: (سلوم والمهياتي،٢٠٠٧)

أولاً : قاعدة السنوية:

تضمن هذه القاعدة بأن يحصل التقدير لموارد الدولة ونفقاتها ضمن فترة زمنية قادمة (عادة تكون مدتها سنة واحدة)، حيث تعد قاعدة السنوية من القواعد الأكثر استقراراً، حيث إن تجهيز الموازنة العامة للدولة، على اعتبار أن السنة تمثل دورة كاملة لكل الفصول الأربعة، وتتميز الإيرادات والمصروفات خلالها بالتكرار، حيث إن السنة مدة زمنية ملائمة للتقييم والوقوف على أداء السلطة التنفيذية.

ثانياً : قاعدة العمومية:

تضمن هذه القاعدة شمول الموازنة العامة لتقديرات النفقات والموارد بأكملهما، دون تنفيذ مقاصة بين بعض بنودها أو أبوابها، بهدف تحقيق رقابة فاعلة لموارد الدولة ونفقاتها.

ثالثاً : قاعدة الوحدة:

تضمن قاعدة الوحدة إدراج جميع نفقات وموارد جميع الوحدات التابعة لجهاز الدولة التنفيذي ضمن موازنة واحدة، حيث أن الأمر يساعد على معرفة الأوضاع المالية والاقتصادية التي تواجه الدولة، عوضا عن سهولة ومرونة عملية ممارسة الرقابة الشعبية والسياسية خلال تنفيذ الموازنة العامة.

رابعاً : قاعدة التوازن:

تضمن قاعدة التوازن تساوي النفقات مع الإيرادات، لكن بوجود الظروف الاقتصادية المتشابكة والمتغيرة في معظم الدول تمّ قبول وجود فائض أو عجز في الموازنة العامة، حيث يتم استخدام القروض الخارجية أو الداخلية لتغطية العجز، ويتم ترحيل الفائض إلى الفترة اللاحقة في حال وجوده.

خامساً : قاعدة عدم التخصيص:

هذه القاعدة تضمن عدم قبول تغطية نفقات محددة عن طريق موارد محددة فهذه القاعدة تقضي بأن يتم استخدام جميع الموارد لتغطية جميع النفقات.

د- دورة الموازنة العامة

لا بد للموازنة العامة بأن تمر بعدد من المراحل ابتداءً من مرحلة الإعداد والتحضير وانتهاءً بمراحل الاعتماد وبعدها التنفيذ ومرحلة الرقابة، ومن ثم تبدأ مراحل جديدة لسنة قادمة، و يطلق على هذه العملية

بما يسمى بدورة الموازنة العامة، حيث يمكن تتبع مراحل دورة الموازنة العامة، على النحو الآتي: (العقيل،٢٠١٤)

أولا : خطوة إعداد الموازنة العامة للدولة

تعد مرحلة إعداد الموازنة العامة للدولة عملاً إدارياً بحتاً، مسؤولة عنه السلطة التنفيذية في الحكومة. حيث تحتاج الموازنة العامة في الدولة لقدر كافٍ وكبير من التنسيق بين جميع بنودها، وهذا لا يتحقق إلاّ إذا كانت الحكومة مسؤولة عن إعدادها. أما إذا تُرك أمر إعداد الموازنة العامة للسلطة التشريعية فلن يتحقق التنسيق والتنظيم بين جميع بنودها المختلفة لتعدد أعضاء السلطة التشريعية واتجاهاتهم السياسية بالإضافة لانتماءاتهم الحزبية.

والحكومة هي المسؤولة الوحيدة عن تنفيذ الموازنة العامة للدولة، فمن المنطق أن تتولى أمر إعدادها أيضا لتكون الموازنة العامة للدولة دقيقة وواقعية، ويمكن تنفيذها من دون صعاب أو معوقات.

والحكومة أيضا هي المسؤولة الوحيدة عن تسيير المرافق العامة في الدولة حيث إنها أقدر السلطات على تقدير النفقات والإيرادات العامة بدقة كبيرة وهي قادرة على معرفة متطلبات هذه المرافق من النفقات، وما هو متوقع من إيرادات.

ونظراً لأن الموازنة العامة هي برنامج اجتماعي وسياسي واقتصادي للحكومة خلال سنة مقبلة فمن الطبيعي أن تكون الحكومة مسؤولة عن إعداد الموازنة العامة.

وبعد أن تنتهي كل وزارة من الوزارات من تقدير الإيرادات والنفقات للسنة المقبلة، فمن الضروري إجراء تنسيق وتنظيم بينها حيث يقوم بهذا الأمر وزير المالية، لتوفر الصورة الكاملة والعامة للأوضاع المالية للدولة لديه.

– **تمر مرحلة إعداد الموازنة العامة بشكل عام بخمس خطوات كما يلي:**(سلوم والمهياني،٢٠٠٧)

أ. تجهيز إطار مشروع الموازنة العامة :

وزير المالية هو المسؤول عن إعداد هذا الإطار، حيث إن هذا الإطار يتضمن اتجاهات السياسة المالية، وقدرات الخزينة العامة للدولة في ظل مصادر التمويل الداخلية والخارجية المتاحة ، وأيضا متطلبات الإنفاق العام، وربط هذا الإطار بقدرات موازنة النقد الأجنبي مع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب. عملية إصدار المنشور الخاص بالموازنة العامة للدولة:

وزارة المالية هي المسؤولة عن إصدار هذا المنشور، وبعثه لجميع الهيئات العامة والوزارات حيث يتضمن الخطوط العامة لتجهيز مشروع الموازنة العامة، مع بيانات خاصة بعناصر السياسة المالية للسنة القادمة، بالإضافة لأسس تقدير النفقات، ويشمل أيضا مواعيد الموافاة بمشروعات موازنات الهيئات العامة والوزارات الصادرة عن وزارة المالية.

ث. إعداد مشروعات موازنات الهيئات العامة والوزارات:

يتم تشكيل لجنة في جميع الهيئات العامة والوزارات لتكون مسؤولة عن إعداد مشروع الموازنة الخاصة بتلك الهيئات العامة والوزارات تحت ضوء البيانات والتوجيهات المضمنة في منشور الموازنة العامة.

د. مناقشة مشروعات موازنات الهيئات العامة والوزارات:

يحصل ذلك في وزارة المالية وذلك بعد أن تعدّ الهيئات العامة و الوزارات بمشروعات موازناتها، وتتولى الإدارات المتعددة الموجودة في وزارة المالية عملية بحث ومراجعة هذه المشروعات من الناحية الحسابية والفنية، وعملية مناقشة المسؤولين في هذه الهيئات العامة والوزارات في تفاصيلها الدقيقة، وطلب ما يحتاجون إليه من مستندات وبيانات.

هـ. تجهيز الإطار النهائي للموازنة العامة وعرضه أمام مجلس الوزراء:

بعد الانتهاء من عملية بحث ومناقشة المشروعات الخاصة بموازنات جميع الهيئات العامة والوزارات تتولى وزارة المالية عملية إعداد الإطار النهائي للموازنة، حيث يتم عرضه أمام مجلس الوزراء، لمناقشة القرار الخاص في أي نقاط خلاف، ثم تتم إحالة مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية.

ثانياً: خطوة اعتماد الموازنة العامة: (سلوم والمهياني،٢٠٠٧)

تنفرد السلطة التشريعية بعملية اعتماد الموازنة العامة على أساس أنها الجهة وحيدة الاختصاص التي تتولى مراجعة أعمال الحكومة وتعتمد الموازنة العامة قبل تنفيذها، حيث إن السلطة التنفيذية لا تبدأ التنفيذ إلا بعد أن يتم اعتماد الموازنة العامة من السلطة التشريعية.

فبعد أن تقدّم الحكومة مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية، تتولى اللجنة المالية عملية دراسة المشروع بشكل مفصّل، ويتم إعداد تقريراً كاملاً عنه، يشمل تعديلات وملاحظات اللجنة على المشروع، وبعد انتهاء هذه اللجنة من إعداد تقريرها حول المشروع ، يحال إلى البرلمان لفحصه بناءً على هذا التقرير.

ومن حق أعضاء السلطة التشريعية إعطاء أي ملاحظات على جميع بنود المشروع، من نفقات أو إيرادات وأيضا لهم الحق في طلب إجراء التعديلات بالنقص أو الزيادة لجميع بنود مشروع الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: خطوة تنفيذ الموازنة العامة:

بعد إقرار الموازنة العامة من السلطة التشريعية في الدولة وصدور قانون العمل الخاص بها، تصبح الموازنة العامة واجبة التنفيذ في ما يلي:

- الصرف باستخدام اعتمادات الاستخدامات.
- تحصيل الموارد العامة من رسوم وضرائب و مصادر التمويل الأخرى، المنصوص عليها في الموازنة العامة للدولة.

- التزام الوحدات الإدارية بتنفيذ الموازنة العامة بتعليماتها وبلوائحها الواردة في اللائحة المالية الخاصة بالحسابات الحكومية والموازنة العامة.

رابعاً: خطوة الرقابة على تنفيذ الموازنة:

مجموعة من أجهزة الدولة مسؤولة عن أعمال الرقابة الخارجية والداخلية الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة، فالرقابة الداخلية تنفذها الوحدة الإدارية الحكومية تبعا للإجراءات واللوائح المنظمة لأعمال التحصيل والصرف، والرقابة الخارجية تتولاها العديد من الأجهزة خارجية الرقابية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة، كرقابة البرلمان ووزارة المالية.

وتعتمد رقابة تنفيذ الموازنة العامة على أسلوب الرقابة قبل التنفيذ (المانعة)، وهي رقابة داخلية هدفها التحقق من جميع التصرفات المالية التي تجري تبعا للإجراءات والقواعد المنظمة لها، والرقابة بعد التنفيذ (اللاحقة) والتي تؤديها الأجهزة المختصة الخارجية من أجل التحقق من سلامة تنفيذ العمليات و تقييم أداء الموازنة وتنفيذها.

هـ- عجز الموازنة العامة:

يعد عجز الموازنة للدولة سمة عامة من سمات الاقتصاد المعاصر في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث اعتمدت الليبرالية الجديدة على آلية عدم التدخل في النشاطات الاقتصادية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتهميش القطاع العام، فما كان من بعض الدول النامية إلا التقليل من الإنفاق العام خاصةً فيما يتعلق بالخدمات العامة والاستثمار الحكومي ومشاريع الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها شريحة واسعة من محدودي الدخل والفقراء، كما لجأت هذه الدول لزيادة موارد الدولة السيادية من خلال

الضرائب غير المباشرة التي يتحمل أعبائها الفقراء ومحدودي الدخل أيضا، مما انعكس على زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتوسّع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتدهور مستويات المعيشة. (رمزي،٢٠٠٠)

وعجز الموازنة العامة هو انعكاس لعدم مقدرة الإيرادات على سدّ وتغطية النفقات. وهذا يعني حدوث زيادة في النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، حيث تتزايد النفقات العامة نتيجة للزيادة في الجهاز الإداري للدولة نتيجة لزيادة العمالة في القطاع الحكومي في البلدان النامية ومنها الأردن.

وهناك عوامل أساسية لزيادة الإنفاق العام منها الزيادة في الإنفاق العسكري، والتوسع في التكتيك، والتوسع في عملية التنمية الاقتصادية وشعاراتها. ومن الأسباب التي أدت إلى التفاقم في عجز الموازنة في الدول النامية ما يلي (المعهد العربي للتخطيط،٢٠٠٧):

- تمسّك أغلب الدول النامية بسياسة التمويل بالعجز كحل لتمويل التنمية الاقتصادية أو عن طريق زيادة الإصدارات النقدية بالإضافة للائتمان المصرفي.
- الإنفاقات الضخمة والكبيرة في الدول النامية على المجال العسكري والمستلزمات الخدمية والسلعية.
- انهيار القوة الشرائية للنقد وما رافقها من ارتفاع الأسعار وازدياد حدّة الضغوط التضخمية.
- الزيادات الخاصة بالأجور والرواتب في بعض الدول النامية وهي زيادات ليست حقيقية – إسمية – لأنها لا تؤدي لزيادة القوة الشرائية لأفراد الدولة.
- زيادة فوائد – خدمة – الديون العامة.

- الجمود الحاصل في الأنظمة الضريبية في الدول النامية لعدم قدرتها على تقديم سياسات لمعالجة تدهور القوة الشرائية للنقود أو الاستجابة للضغوط التضخمية.

و- أنواع عجز الموازنة:

هنالك أنواع للعجز منها العجز الصافي والعجز الأولي والعجز الجاري والعجز الكلي، حيث إن **العجز الصافي** هو الذي يتم تمويله من السندات الحكومية وأذونات الخزينة مستبعدا منه الأقساط الواجب تسديدها خلال العام نفسه، أما **العجز الأولي** فهو إجمالي الإيرادات مطروحا منه إجمالي النفقات – بعد استثناء فوائد الدين العام- أما بالنسبة **للعجز الجاري** فهو يمثل أجمالي الإيرادات العامة مطروحا منها إجمالي النفقات العامة، **والعجز الكلي**- يتضمن برنامج التحول الاقتصادي على أساس الاستحقاق- ويمثل الفرق بين الإيرادات العامة (متضمنه المساعدات الخارجية) والنفقات العامة، أما **العجز الكلي** على الأساس النقدي يشمل العجز الكلي بعد استثناء الفوائد المحولة من النفقات العامة .(البنك المركزي الأردني،٢٠٠٦)

ثالثاً: الموازنة العامة في الأردن:

وزارة المالية الأردنية تعتمد على التصنيف الاتي للإيرادات العامة خلال الموازنة العامة: (الخطيب وشامية،٢٠٠٥)

المجموعة الأولى: الإيرادات المحلية الجارية:

تشمل هذه الإيرادات التي يتم جمعها من الرخص والرسوم الجمركية والبريد والأرباح والفوائد والرسوم الجمركية، ويمكن تقسيمها إلى الإيرادات الضريبية و الإيرادات غير الضريبية .

والإيرادات الضريبية يتم جمعها بصورة نهائية وجبرية من المكلفين وتستخدم لتغطية النفقات، وتقسم تلك الإيرادات الضريبية إلى ضرائب مباشرة (كضريبة الأبنية والدخل والمواشي، ... الخ) أو ضرائب غير مباشرة (كالرخص والضرائب الجمركية).أما الإيرادات غير الضريبية فهي(إيرادات الفوائد والأرباح، إيرادات البريد والبرق والهاتف، إيرادات أملاك الدولة وإيرادات أخرى مثل عائدات التعدين).

المجموعة الثانية: الإيرادات الخارجية الجارية:

تشمل هذه الإيرادات المنح والمساعدات الاقتصادية الخارجية من الدول الصديقة.

المجموعة الثالثة: الإيرادات الرأسمالية:

وتشمل هذه الإيرادات القروض الخارجية ضمن الباب الأول من الموازنة العامة الأردنية (كقروض القمح الأمريكي)، وتشمل أيضا القروض الداخلية (كأذونات الخزينة والسندات الصادرة عن البنك المركزي المستخدمة بالمشاريع التنموية ومواجهة متطلبات الخزينة).

المجموعة الرابعة: إيرادات المساعدات والقروض الاقتصادية:

تضم هذه المجموعة إيرادات المساعدات الاقتصادية والقروض المتفق عليها لتغطية نفقات المشاريع التنموية الاقتصادية.

أما فيما يخص الموازنة العامة في الأردن، فقد تضمن المدخل القانوني لتعريف الموازنة العامة الأساس القانوني الذي يحكم النشاط المالي للدولة، والذي نص عليه الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ في

المادة ١١٢ كمشروع يتضمن نفقات وإيرادات الدولة لسنة مالية قادمة وأن يقدم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل بدء السنة المالية بشهر واحد على الأقل. حيث تأسست دائرة الموازنة العامة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ وقد عرّفها قانون تنظيم الموازنة العامة في الأردن بأنها "المنهاج المفصّل لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية من الناحية المالية، وتعني الإيرادات والنفقات المقدّرة لسنة مالية مقبلة".

إن المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ساهمت في دور باز في التنمية الاقتصادية وسدّ جانب كبير من الموازنة العامة للدولة بالرغم من اتسام هذه المساعدات بعدم الاستقرار والتذبذب من سنة لأخرى، إلا أنها ساهمت في تذبذب حجم الاحتياجات التمويلية للموازنة، الأمر الذي حال دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي بصورة أكبر وذلك بافتراض إتباع السياسة المالية المتوازنة وبالتالي عدم ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المتمثلة بالأقساط والفوائد المستحقة. (الجومرد،٢٠٠٠)

والإيرادات الخارجية بمختلف تصنيفاتها ومصادرها سواء العربية أو الأجنبية، الثنائية أو متعددة الأطراف أو من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية أو الوكالات المنبثقة عنها، كلها اعتمدت كمصادر لتمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة، وتمويل الخطط الاقتصادية والتنموية المتلاحقة، إضافة إلى دورها الكبير في تغطية العجز الكبير في الميزان التجاري المتأتي عن الفارق الكبير بين الصادرات والمستوردات. ومن الجدير بالذكر هنا، أن الإيرادات الخارجية تعدّت دور دعم عجز الموازنة، ودعم العجز في الميزان التجاري إلى المساعدات الاقتصادية والفنية والقروض الإنمائية والمنح والهبات والقروض المالية الأخرى علاوة على المساعدات العسكرية والأمنية، ومتطلبات بناء القوة العسكرية، حيث تكون هذه الإيرادات إما على شكل مساعدات خارجية أو على شكل قروض خارجية.

وقد نال الأردن نصيباً وافراً من المساعدات العربية والأجنبية، سواء ما كان منها على شكل مساعدات مالية لدعم الموازنة العامة أو على شكل مساعدات اقتصادية وفنية وقروض إنمائية بشروط ميسرة، إضافة لما تشمله تلك المعونات والمساعدات من دعم للقوة العسكرية ، حيث امتازت تلك المساعدات عن غيرها بالنسبة للأردن بما يلي: (الجومرد،٢٠٠٠)

١ – إنها غير مرتبطة بأية شروط من حيث كيفية إنفاقها.

٢– عنصر المنحة فيها مرتفع، أي أن نسبة ما يقدم منها على شكل منح وهبات أعلى من نسبة ما يقدم منها على شكل قروض.

رابعاً: تطور الصادرات الأردنية:

الصادرات الوطنية هي عبارة عن تحول ملكية السلع من المقيمين داخل المملكة إلى غير المقيمين. وتتم عملية تقييم الصادرات بالقيمة السوقية في الحدود الجمركية للبلد نفسه الذي تصدر منها، حيث إن الصادرات الوطنية تشمل السلع المرسلة لغير المقيمين عن طريق الحدود الجمركية حيث يتم تنظيم بيانات جمركية لها في مراكز التخليص الجمركية للمملكة.

و**البضائع المعاد تصديرها** تمثّل الجزء من المستوردات التي تتم إعادة تصديرها إلى الخارج من دون أن يطرأ عليها تعديل في الجوهر أو حتى الشكل. ويتم حساب قيمة البضائع المعاد تصديرها بناءً على اساس سعر البضاعة بالعملة المحلية في مراكز الخروج للدولة. (منايصة،٢٠٠٨)

أما **الميزان التجاري** فهو يمثل الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات من السلع في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة. حيث يتضمن الميزان التجاري جميع عمليات السلع المدفوعة

نقدياً أو عن طريق الائتمان. فالميزان التجاري السنوي يصنف جميع الصفقات الخارجية للبلد، فإذا كانت الصادرات في الدولة تتفوق على وارداتها فإن الدولة تكون لديها فائض في الميزان التجاري. أما إذا كانت الواردات في هذه الدولة تتجاوز الصادرات فيها، فهذا يعنى وجود عجز تجاري (عجز في الميزان التجاري). ويحتل القطاع الخارجي أهمية قصوى في جميع النشاطات الاقتصادية في الأردن لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي وضيق السوق المحلية، وتزايد الطلب على السلع الاجنبية، وارتفاع العبء الدفاعي. ومما لا شك فيه أن العجز المستمر في الميزان التجاري يعد المشكلة الاولى التي تواجه الاقتصاد الاردني، فالمتتبع للتاريخ الاقتصادي الاردني يرى العلاقة الطردية بين هذا العجز و تراجع الاحتياطيات من العملات الاجنبية و تزايد الديون الخارجية.

وتعدّ الأردن ضمن شريحة البلدان المتوسطة الدخل، فمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي يصل إلى ٣٦٧٠ دينار أردني في عام ٢٠١٣. حيث يعتمد اقتصاد المملكة بشكل كبير على قطاع التجارة، والخدمات، والسياحة، وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة. فوجود مناجم كبيرة للفوسفات في جنوب الأردن، جاعلة من المملكة الأردنية الهاشمية ثالث أكبر مصدر لهذه المعادن في العالم (البوتاس، والحجر الكلسي، والأملاح) كما يبين الجدول(٤) أهم الصادرات والواردات في الأردن، فالأرض الزراعية في الأردن محدودة جدا ، والموارد المائية نادرة. حيث يعيش نحو ٧٨ % من سكان الأردن في المناطق الحضرية ، وتعدّ نسبة الشباب من أكبر النسب بين بلدان الشريحة السفلى من البلدان المتوسطة الدخل، حيث يقل عمر ٣٥ % من السكان عن ١٤ عاما. (تقارير الإحصاءات العامة الأردنية)

الجدول ٤: أهم الصادرات والواردات الأردنية.

أهم الصادرات	أهم الواردات
الأسمدة	**النفط الخام**
الادوية	**الغاز الطبيعي**
الفوسفات	
الحجر الكلسي	

كما أن الأردن من البلدان التي تتمتع بأفضل المؤشرات التعليمية على مستوى المنطقة، ومن الناحية الاقتصادية ومنذ تولي جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية ملكا للبلاد في عام ١٩٩٩، تم إدخال سياسات اقتصادية متحررة أدت إلى ازدهار اقتصادي دام لعقد من الزمن، فالأردن الآن وعلى صعيد الشرق الأوسط يعدّ واحدا من أكثر الاقتصادات تنافسية وحرية، بتحقيقه ارتفاع أعلى من لبنان والإمارات العربية المتحدة، والقطاع المصرفي في الأردن أيضا حديث ومتقدم فالسياسات المالية المحافظة التي ساعدت البنك المركزي الأردني في تجنب الأزمات المالية العالمية خلقت من الأردن بيئة استثمارية مفضلة. فقد حققت الصادرات الأردنية، زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة، الا أن التزايد السريع لحجم المستوردات السلعية احتوت تلك الزيادة وفاقتها بشكل كبير، مما أبقى على العجز التجاري صفة ملازمة للاقتصاد الاردني مشكلا بذلك خللا رئيسا في تركيبته الهيكلية، الجدول رقم (٥) يبين حجم الصادرات الأردنية في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٣، حيث نمت الصادرات الوطنية بسنبة ٥٣٣% في العام ٢٠١٣ مقارنة في العام١٩٩٠حيث وصلت إلى ١٠٤٧٠.١ مليون دينار أردني في عام ٢٠١٣.

الجدول ٥: تطور الصادرات والايرادات الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٣.

السنة	الصادرات الوطنية (مليون دينار أردني)	الايرادات الوطنية (مليون دينار أردني)
1990	1652.1	3201.1
1991	1697.6	3351.4
1992	1819.9	4001.2
1993	1962.1	4007.0
1994	2093.4	4013.3
1995	2438.5	4070.8
1996	2597.2	4088.0
1997	2532.5	4093.6
1998	2515.7	4100.1
1999	2505.4	4103.9
2000	2509.1	4109.5
2001	2681.3	4272.7
2002	3221.8	4424.2
2003	3424.4	4731.2
2004	4222.6	6626.0
2005	4704.2	8360.1
2006	5751.3	9047.3
2007	6579.4	1131.6
2008	8811.2	13646
2009	7758.6	11573.1
2010	9053.8	12951.4
2011	9758.1	15123.8
2012	10158.3	16312.6
2013	10470.1	18008.6

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إحصاءات اقتصادية،٢٠١٣.

الفصل الرابع :

تحليل أثر المساعدات الاجنبية على الاقتصاد الأردني

أ. منهجية الدراسة

١. بيانات الدراسة

I. مصدر البيانات:

في هذه الدراسة استخدمت بيانات السلاسل الزمنية لحجم المساعدات الاجنبية والناتج المحلي والموازنة العامة والصادرات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، وجميع هذه البيانات تم الحصول عليها من ثلاث مصادر اساسية هي: البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية الأردنية، حيث إن قواعد بيانات البنك المركزي الأردني استخدمت للحصول على حجم المساعدات الخارجية في الاردن خلال فترة الدراسة، أما قواعد بيانات وزارة المالية الأردنية فقد تم استخدامها للحصول على بيانات الموازنة العامة، وأخيراً تم استخدام قواعد بيانات دائرة الاحصاءات العامة للحصول على البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات المحلية في الاردن خلال فترة الدراسة.

II. متغيرات الدراسة:

تم استخدام المتغيرات التالية في هذه الدراسة:

- **المساعدات الاقتصادية الاجنبية (*Foreign Aids "FA"*):**

هي المساعدات النقدية (القروض التنموية أو الهبات المالية)، أو العينية (سلع أو خدمات) بشروط تجارية ميسرة، وعلى الصعيد المحلي يتم قياس حجم المساعدات الاقتصادية الخارجية بحساب المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية المقدمة للمملكة من مختلف الجهات المانحة

والمؤسسات التمويلية الدولية ولعل أبرز هذه الجهات والمؤسسات (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الاوروبي، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، الصين، ودول الخليج العربي، منظمات الأمم المتحدة، وبنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وغيرها).

ووفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردني، فإن المساعدات الاجنبية متغير مهم جدا في هذه الدراسة نظراً لأهميتها في تمويل المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية بما يتماشى مع أولويات وخطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية، بالإضافة لدعم الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم مسيرة الإصلاح والتنمية على كافة الصعد. (وزارة التخطيط الاردنية،٢٠١٤)

- **الناتج المحلي الاجمالي (GDP):**

يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي باحتساب مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. حيث يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية ولا يتضمن قيمة كل من السلع الأولية والوسيطة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية لكي لا يؤدي إلى حدوث ازدواجية في الحساب حيث إن قيمة تلك السلع احتسبت ضمن قيمة السلعة النهائية. (مديرية الحسابات القومية الاردنية،٢٠١٣)

- **الصادرات الوطنية (Domestic Export "DE"):**

الصادرات الوطنية الاردنية يتم قياسها باحتساب حجم الصادرات من المواد الخام (الفوسفات والبوتاس)، المواد الكيماوية (أدوية، وأسمدة، وحامض الفوسفوريك، ومستحضرات التجميل،

والمصنوعات البلاستيكية)، والمصنوعات المتنوعة (الملابس، والأحذية، والمطبوعات، والمصنوعات البلاستيكية)، والمواد الغذائية والحيوانات البرية (الخضراوات، والألبان، والبيض، والفواكه، وغيرها). (مديرية الحسابات القومية الاردنية،٢٠١٣)

- **العجز/الوفر المالي ("Deficits/Surplus "D/S):**

العجز/الوفر المالي= قيمة الايرادات العامة – قيمة النفقات العامة، حيث إن قيمته من الممكن ان تكون موجبة (أي أن هناك وفر مالي)، أو أن تكون سالبة (أي أن هناك عجز مالي). (مديرية الحسابات القومية الاردنية،٢٠١٣)

٢. نموذج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة في بناء النموذج القياسي على دراسة (القضاه،٢٠١٤) بعنوان أثر تطور سوق عمان على النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتي استخدمت نموذج VAR لتحليل العلاقة الاحصائية بين (Market Capitalization Ratio) و(Value Traded Ratio) و(Gross Domestic Product Growth) في سوق عمان المالي، وخلصت هذه الدراسة لوجود علاقة احصائية بين هذه المتغيرات، مما شكل قاعدة علمية لأثر هذه المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا اعتمدت على دراسة (نقار والعواد،٢٠١٢) والتي استخدمت نموذج VAR للتنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي النتاج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، وخلصت دراستهما الى استنتاج نموذج للتنبؤ بإجمالي الناتج المحلي الاجمالي وكذلك التكوين الرأسمالي الثابت. وكذلك دراسة (الصفاوي ويحيى، ٢٠٠٨) والتي استخدمت نموذج VAR لتحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، واليورو، والذهب، حيث خرجت هذه الدراسة بوجود علاقة متداخلة بين الاسعار العالمية لمتغيرات هذه

الدراسة، واعتبار أن متغير سلة أسعار أوبك هو متغير توضيحي، في حين أن متغيري السعر العاملي للذهب وسعر صرف اليورو هما متغيران معتمدان.

وتم اجراء بعض التعديلات على النموذج في هذه الدراسة بما يتناسب مع أهداف الدراسة (لقياس أثر المساعدات الاجنبية على الناتج المحلي الاجمالي والعجز في الموازنة العامة والصادرات الوطنية في الاردن خلال فترة الدراسة).

I. نموذج VAR :

انتقد Sims (1980) قرار التمييز بين المتغيرات. فوفقا لـ Sims فإذا كان هناك آنية بين عدد من المتغيرات فيجب أن تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب ان لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك في هذا الفصل، جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، والابطاء الزمني يعبر عن المغيرات المستقلة، وهذا يؤدي الى بناء نماذج الانحدار الذاتي.

اقترح Sims هذا النموذج عام ١٩٨١، حيث رأى أن وجهة النظر التفسيرية هي أساس بناء النماذج القياسية الانية حيث تتضمن العديد من الفرضيات غير المختبرة (مثل شكل توزيع فترات الإبطاء المتعلق بالزمن واختبار المتغيرات الخارجية (Exogenes)، ويمكن كتابة النموذج العام (**VAR**) كما يلي: (Hamilton، 1994)

$$\Phi(B)Y_t = \varepsilon_t$$

حيث إن:

Yt : سياق عشوائي مستقر في المرتبة الثانية .

$\Phi(B)$: كثير حدود ذو معامل إبطاء زمني B.

$\pounds_t$: سياق حد الخطأ، وهو تجديد للسياق العشوائي *Yt* .

ويمكن أيضا كتابة نموذج **VAR** على الشكل التالي :

$$y_{nt} = \phi_{n1}^{(1)} y_{1,t-1} + \ldots + \phi_{n1}^{(p)} y_{1,t-p} + \ldots + \phi_{nn}^{(1)} y_{n,t-1} + \ldots + \phi_{nn}^{(p)} y_{n,t-p} + \varepsilon_{n,t}$$

في المعادلة الأخيرة يظهر جلياً أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر ما من الشعاع *Yt* معتمدا على ماضيه وأيضا ماضي العناصر الأخرى من نفس الشعاع، ويمكن ملاحظة نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات في هذه المعادلة، وبشكل خاص الأخذ بالحسبان التأثيرات المتبادلة و الديناميكية بين هذه المتغيرات.

ولتقدير النموذج السابق يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة، إذا كان السياق العشوائي *Yt* مستقراً من المرتبة الثانية.

وبناء نموذج VAR يحتاج إلى :

- استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة (عدم وجود جذر الوحدة).
- تحديد أعداد فترات الإبطاء الزمني .
- الوقوف على العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.
- اختبار التكامل المشترك.

✓ **استقرار المتغيرات Stationarity :**

يكون المتغير ***Yt*** مستقر (من الرتبة الثانية) بشرط أن يكون التوقع الرياضي ل (Y_t)، و التوقع الرياضي ل (Y_{t+h}) هو نفسه، والأمر كذلك للتباين: (Hamilton، 1994)

$$E(Y_t) = E(Y_{t+h})$$
$$V(Y_t) = V(Y_{t+h})$$

وأيضا الى التباين المشترك (Y_t) و (Y_{t+h}) المستقل عن الزمن كما يلي :

$$\frac{d[Cov(Y_t, Y_{t+h})]}{dt} = 0$$

وبهذا فإن العلاقة بين متغيرات الدراسة يمكن تمثيلها بما يلي :

- GDP = F(FA)
- DE=F(FA)
- D/S=F(FA)

حيث إن :

GDP: الناتج المحلي الجمالي

DE: الصادرات الوطنية

D/S: الوفر / العجز المالي

FA: المساعدات الخارجية

إن معادلات نموذج VAR تصف معادلات النظام حيث إن كل متغير هو معادلة تباطؤ نفس المتغير و تباطؤ متغيرات أخرى ضمن نفس النظام.

II. فرضيات الدراسة:

تختبر هذه الدراسة الفرضيات البديلة التالية:

- **H1** : وجود أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الاجنبية على الناتج المحلي الاجمالي.
- **H2** : وجود أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الاجنبية على الصادرات الوطنية.
- **H3** : وجود أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الاجنبية على عجز/ وفر الموازنة العامة.

III. اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

من المهم اختبار استقرار المتغيرات، حيث إن عدم استقرار المتغيرات يؤدي لنتائج غير دقيقة، فالعالمان Granger and Newbold هما من صاغا مفهوم (spurious regression) لوصف نتائج الانحدار بين المتغيرات باستخدام السلاسل الزمنية، فوجود انحدار بين المتغيرات في الزمن t يعني وجود علاقة بين المتغيرات ولكن بالحقيقة هو انحدار زائف، حيث انه لا يوجد علاقة بينهما، وفعلياً هذا يعني أن العلاقة زائفة بينهما، لهذا فإن استقرار المتغيرات مهم جدا لاختبار انحدار المتغيرات.(Sandrina، 2005)

هنالك العديد من الاختبارات المستخدمة لفحص استقرار المتغيرات (عدم وجود جذر الوحدة)، منها اختبار (PP) Phillips–Perron واختبار (D.F) Dickey–Fuller. وهنا نستطيع تحويل السلاسل الزمنية للمتغيرات الى سلاسل مستقرة.

يرجع عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية الى وجود جذر الوحدة، حيث اقترح Augmented Dickey and Fuller **(A.D.F)** اختبار للكشف عن جدر الوحدة (وجوده من عدمه)، حيث يتم حساب الانحدار وفقا للمعادلة التالية:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

IV. اختبار فترات الابطاء Lag Period :

عندما قدم Sims نموذجه لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام. ومن أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها لتحديد طول مدة التباطؤ الزمني منها: Akiak Information Criteria (AIC) و Schwarz information Criterion (SC).

V. اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وذلك في حالة وجود أثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen،1988) إجراء اختبار الأثر ل λ – Trace test حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q =r).

VI. اختبار السببية Pairwise Granger Causality Test:

ادخل Granger (١٩٦٩) مفهوم السببية للاقتصاد القياسي، حيث يتيح هذا المفهوم التمييز بين المتغيرات الخارجية والداخلية .

ي–مفهوم السببية:

يمكن القول أن المتغير (X) سببا في وجود المتغير الأخر (Y) اذا كان (X) يحوي معلومات ماضية تفيد في عملية التنبؤ بالمتغير (Y).

أأ– يوجد مسلمتان خاصتان بالسببية هما:

- الحاضر والماضي يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير صحيح.
- السببية لا تجوز الا على المتغيرات العشوائية.

اعتمد Granger بشكل اساسي على تباين خطأ التنبؤ (**V[e]**) في دراسة السببية ، فوجد أنه كلما كان التباين ضعيفاً كان تفسير المتغير جيداً، ومن هنا يمكن التمييز بين أنواع السببية، كما يلي:

I. السببية ذات الاتجاه الواحد:

حيث يمكن القول بأن (X) سببا في (Y) اذا تحقق المعادلة التالية (Sandrina ،2005)

$$V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1}, \widetilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \widetilde{Y}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي المعلومات الخاصة بالمتغير العشوائي (X) يحسن التنبؤ في ماضي المتغير (Y) في الزمن t.

حيث إن:

$$\widetilde{X}_t = \{X_t, X_{t-1}, \ldots\}$$
$$\widetilde{Y}_t = \{Y_t, Y_{t-1}, \ldots\}$$

وهما يمثلان المعلومات المتاحة في ماضي سياق المتغيرين العشوائيين (X) و (Y) على التوالي.

$$e(X / \inf) = X - E(X / \inf)$$
$$e(Y / \inf) = Y - E(Y / \inf)$$

I. السببية ذات الاتجاهين :

حيث يتحقق هذا النوع من السببية من خلال المعادلة التالية:(Sandrina ،2005)

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1})]$$
$$V[e(X_t / \tilde{X}_{t-1}, \tilde{Y}_{t-1})] < V[e(X_t / \tilde{X}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي المتغير العشوائي (X) يحسن التنبؤ في ماضي المتغير (Y) والعكس أيضا صحيح.

✓ **اختبار السببية:** (Hamilton، 1994)

يتم اختبار السببية من خلال ٤ خطوات كما يلي:

١. تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

تتم هذه العملية من خلال العلاقة التالية :

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \Phi_2(B).X_t + \varepsilon_t$$

حيث :

$$\Phi_2(B) = \sum_{i=1}^{q} \phi_{2i}.B^i \quad و \quad \Phi_1(B) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}.B^i$$

ويتم حساب المجموع الكلي لانحرافات القيم واعطائها الرمز SCR1

٢. قياس الانحرافات للقيم الفعلية:

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \varepsilon_t$$

٣. حساب احصائية الاختبار :

$$Fc = \frac{(SCR2 - SCR1)/p}{SCR1/(M-N)}$$

حيث :

$$N = p + q + 2 \text{ و } M = T - Max(p, q)$$

T : عدد المشاهدات .   **P** : عدد التباطؤات الزمنية الخاصة بالمتغيرات الداخلية.

Q : عدد التباطؤات الزمنية الخاصة بالمتغيرات الخارجية .

٤. اختبار الفرضية H_0 القائلة أن " (X) لا تسبب (Y) " ، حيث يتم قبول فرضية العدم اذا كان :

$Fc < F\alpha(P, (M\text{-}N))$ حيث أن $\mathbf{F_\alpha}$ تمثل القيمة الجدولية و $\mathbf{F_c}$ تمثل القيمة المحسوبة.

نستخدم اختبار Granger لاختبار اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، اذا FA يسبب DE، أو FA يسبب GDP ، أو FA يسبب D/S .

H0: Foreign Aids does not Granger cause GDP.

H1: Foreign Aids does Granger cause GDP.

H0: Foreign Aids does not Granger cause Domestic Export.

H1: Foreign Aids does Granger cause Domestic Export.

H0: Foreign Aids does not Granger cause D/S.

H1: Foreign Aids does Granger cause D/S.

ب. البيانات

الجدول رقم ٦ يبين بيانات المتغيرات (إجمالي المساعدات الاجنبية (**FA**)، الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**)، الصادرات الوطنية (**DE**)، والفائض/العجز في الموازنة العامة (**D/S**))، خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠- ٢٠١٣ في الاردن.

الجدول ٦ : متغيرات الدراسة في الاردن خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٣.

Deficits /Surplus (D/S)	Domestic Exports (DE)	GDP	Foreign Aids (FA)	Year	Deficits /Surplus (D/S)	Domestic Exports (DE)	GDP	Foreign Aids (FA)	Year
-220.2	3221.8	6674.50	491.9	2002	49.6	1652.1	2228.40	164.3	1990
-196.8	3424.4	7098.75	937.4	2003	216.7	1697.6	3075.57	225.2	1991
-222.0	4222.6	7972.17	811.3	2004	-13.9	1819.9	3760.28	137.4	1992
-476.8	4704.2	9026.29	500.3	2005	-5.3	1962.1	4524.09	197.7	1993
-443.2	5751.3	10816	304.6	2006	-50.5	2093.4	5033.69	241.2	1994
-615.0	6579.4	12276.66	343.4	2007	-73.9	2438.5	5428.32	215.7	1995
-338.2	8811.2	15842.58	718.3	2008	-40.8	2597.2	5590.95	316.9	1996
-1509.3	7758.6	17033.23	333.4	2009	-331.2	2532.5	5600.71	242.5	1997
-1046.4	9053.8	18517.56	401.7	2010	-355.6	2515.7	5698.02	257.6	1998
-1387.9	9758.1	20261.36	1215.0	2011	-223.6	2505.4	6574.26	318.8	1999
-1823.9	10158.3	21858.62	327.3	2012	-203.8	2509.1	6580.96	391.2	2000
-1309.7	10470.1	23955.29	639.1	2013	-224.3	2681.3	6398.33	433.4	2001

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية و وزارة المالية اعداد مختلفة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣.

ت. التحليل

I. اختبار جذر الوحدة:

تم استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller لمتغيرات الدراسة (**FA، DE،GDP،D/S**) ، والنتائج مبينه في الجدول رقم ٧.

الجدول ٧: اختبار Augmented Dickey Fuller لجذر الوحدة.

Variable	Difference	Calculated ADF Statistics	5% Critical ADF Value	Probability	Order Integration	Stationary?
FA	**0**	**-4.788493**	**-3.622033**	**0.0045**	**I(0)**	**Stationary**
DE	**0**	**-1.341162**	**-3.6622033**	**0.8509**	**I(0)**	**Not Stationary**
GDP	**0**	**0.775310**	**-3.622033**	**0.9994**	**I(0)**	**Not Stationary**
D/S	**0**	**-0.961333**	**-3.658446**	**0.9273**	**I(0)**	**Not Stationary**

من خلال الجدول ٧، تبين أن جميع المتغيرات غير مستقرة (بسبب وجود جذر الوحدة) حيث أن القيمة المطلقة لل **ADF** المحسوبة كانت أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى الدلالة ٥%، باستثناء المتغير **FA**، حيث كانت قيمة ال **ADF** المحسوبة المطلقة له ٤.٧٨٨٤٩٣ أكبر من القيمة المطلقة لقيم Mackinnon عند مستوى الدلالة ٥% والتي تساوي ٣,٦٢٢.٣٣، مما يعني أن المتغير **FA** متغير مستقر ولا وجود لجذر الوحدة فيه.

وللتخلص من وجود جذر الوحدة في السلاسل **(GDP)،(DE)،(D/S)** تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات، وتم الحصول على سلاسل مستقرة كما هو مبين في الجدول رقم ٨.

حيث إن جميع القيم المطلقة ل ADF المحسوبة عند الفرق الأول أكبر من القيم المطلقة لقيم **Mackinnon** عند مستوى الدلالة ٥% لجميع القيم، مما يعني أن جميع السلاسل مستقرة (لا يوجد جذر الوحدة).

الجدول ٨: اختبار Augmented Dickey Fuller لجذر الوحدة – الفروق الأولى.

Variable	Difference	Calculated ADF Statistics	5% Critical ADF Value	Probability	Order Integration	Stationary/Not Stationary
D_ FA	1	-6.708369	-3.622033	0.0001	I(1)	Stationary
D_DE	1	-6.676966	-3.632869	0.0001	I(1)	Stationary
D_GDP	1	-4.99785	-3.632896	0.0012	I(1)	Stationary
D_D/S	1	-5.635756	-3.644963	0.0001	I(1)	Stationary

II. اختبار فترات الابطاء

تم استخدام نموذج VAR لاختيار عدد فترات الابطاء باستخدام المعايير التي تم عرضها مسبقا } (FPE)، (AIC)، (SC)، (HQ) { لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، الجدول بالأسفل يبين التباطؤ الزمني للمتغيرات.

تبعا للجدول ٩ فأن مدة التباطؤ الزمني هي (٢) لأن جميع المعايير تؤشر على ضرورة أخذ فترتين زمنيتين بين المتغيرات.

الجدول ٩ : تحديد فترات التباطؤ بين المتغيرات.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-243.1873	NA	7.01e+10	30.64842	30.74499	30.65336
1	-240.0148	5.155366	7.84e+10	30.75185	31.04157	30.76669
2	115.4041	39.92967*	1.79e-06*	-10.67551*	-9.226910*	-10.60133*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

III. اختبار التكامل المشترك

جميع المتغيرات يجب أن تكون مستقرة عند نفس الدرجة لتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، من خلال الجدول ٨ نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة I(1)، أي بعد تطبيق الفرق الأول، هنا نستطيع تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

الجدول١٠ يبيّن نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، حيث إن هناك معادلة واحدة للتكامل المشترك، وهذا يعني ان هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، لذا يتم استخدام نموذج VECM بدلا من نموذج VAR، لان المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وبينها تكامل مشترك.

الجدول ١٠: اختبار Johansson.

No. Of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistics	5% Critical Value	Prob.
None*	**0.895889**	**34.56748**	**15.49471**	**0.0000**
At Most 1	**0.041322**	**0.633005**	**3.841466**	**0.4263**
At Most 2	**0.316667**	**5.772478**	**15.49471**	**0.7222**

Trace test indicates 1cointegration at the 0.05 level
***** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

- **Pairwise Granger**

لاختبار اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضية العدمية نستخدم (F–Statistics)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة اذا كانت قيمة P أقل من ٥%، أما اذا كانت P أكبر من ٥% فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية.

الجدول١١: اختبار Granger .

Null Hypothesis	Obs.	F-Statistics	Probability

FA does not Granger cause DE. DE does not Granger cause FA.	21	2.91385 2.14163	0.0833 0.1499
FA does not Granger cause GDP. GDP does not Granger cause FA.	21	0.41427 0.61596	0.0466 0.4605
FA does not Granger causeD/S. D/S does not Granger cause FA.	21	0. 36846 2.94257	0.0316 0.1000

من الجدول ١١، نستنتج أن FA لا يسبب DE حيث إن قيمة P(0.0833) وهي أكبر من ٥% أي اننا نقبل الفرضية العدمية H0. بينما FA تسبب GDP تبعا لاختبار جرانجر حيث إن قيمة P (0.0466) وهي أقل من ٥% حيث ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بمعنى أن المساعدات الاجنبية تسبب الزيادة في الناتج القومي. كذلك أن FA_ يسبب D/S تبعا لاختبار جرانجر، حيث إن P (0.0316) وهي أقل من ٥%، ومن هنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن المساعدات الاجنبية.

إذاً نلاحظ أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد، وهي المساعدات الاجنبية للناتج المحلي الاجمالي، بمعنى أن المساعدات الخارجية تسبب الناتج المحلي الاجمالي الاردني وليس العكس.

وأيضا نلاحظ ان هناك علاقة سببيه باتجاه واحد من المساعدات الخارجية الى (الفائض/ العجز) في الموازنة العامة في الاردن. وهذا يعني أن المساعدات الخارجية تسبب الفائض/العجز في الموازنة العامة وليس العكس.

Vector Error Correction .IV

من خلال اختبار استقرار المتغيرات، نجد أن جميع متغيرات الدراسة (FA)، (GDP)، (DE)، (D/S) مستقرة على مستوى الفروق الأولى (1)I، و من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وجدنا أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا يعني ان هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، لذا فإننا سنستخدم (VECM(Vector Error Correction .

الجدول ١٢ يبين معادلات التكامل وتصحيح الخطأ بين المتغيرات، حيث أن الفروق الأولى للناتج المحلي الإجمالي D_GDP، الفروق الأولى الصادرات الوطنية D_DE، وأيضا الفروق الأولى للفائض أو العجز في الموازنة العامة D_D/Sهي متغيرات تابعة.

الجدول١٢: نموذج **Vector** لتصحيح الخطأ.

Cointegrating Eq:	CointEq1			
D_FOREGIN_AIDS(-1)	1.000000			
D_DOMESTIC_EXPORT...	-0.930518			
	(0.59827)			
	[-1.55534]			
D_GDP(-1)	-0.409932			
	(0.27156)			
	[-1.50954]			
D_SURPLUS_DEFICIT...	-9.141822			
	(1.32426)			
	[-6.90335]			
C	-77.92355			
Error Correction:	**D_FORE...**	**D_DOME...**	**D_GDP)**	**D_SURPL**
CointEq1	0.005731	0.169788	-0.592655	-0.269942
	(0.17383)	(0.32790)	(0.43428)	(0.11705)
	[0.03297]	[0.51781]	[1.36469]	[2.30626]
D_FOREGIN_AIDS(-1)	-0.689124	-0.640908	-0.459103	-0.524089
	(0.39400)	(0.74319)	(0.98431)	(0.26529)
	[-1.74905]	[-0.86237]	[-0.46642]	[-1.97552]
D_FOREGIN_AIDS(-2)	-0.440030	-1.007880	-0.430848	-0.137108
	(0.41182)	(0.77681)	(1.02883)	(0.27729)
	[-1.06850]	[-1.29746]	[-0.41877]	[-0.49446]
D_DOMESTIC_EXPO...	-0.003849	-0.126801	1.940642	0.277789
	(0.48897)	(0.92233)	(1.22156)	(0.32924)
	[-0.00787]	[-0.13748]	[1.58866]	[0.84374]
D_DOMESTIC_EXPO...	-0.110710	0.181207	1.257432	0.323980
	(0.34129)	(0.64376)	(0.85262)	(0.22980)
	[-0.32439]	[0.28148]	[1.47479]	[1.40985]
D_GDP(-1)	-0.185869	-0.736211	-0.785357	-0.149233
	(0.21963)	(0.41428)	(0.54869)	(0.14788)
	[-0.84628]	[-1.77707]	[-1.43133]	[-1.00913]
D_GDP(-2)	0.113662	0.303700	0.624977	0.217527
	(0.26930)	(0.50798)	(0.67278)	(0.18133)
	[0.42206]	[0.59786]	[0.92895]	[1.19963]
D_SURPLUS_DEFICI...	0.265246	1.972635	3.013468	1.335674
	(1.04926)	(1.97918)	(2.62130)	(0.70649)
	[0.25279]	[0.99669]	[1.14961]	[1.89057]
D_SURPLUS_DEFICI...	-0.231046	0.969572	-0.086430	0.144184
	(0.51632)	(0.97392)	(1.28990)	(0.34765)
	[-0.44748]	[0.99553]	[-0.06701]	[0.41473]
C	61.06775	256.4190	155.0891	62.98100
	(83.3563)	(195.796)	(245.267)	(74.8990)
	[0.73261]	[1.30963]	[0.63233]	[0.84088]
R-squared	0.715245	0.573318	0.663011	0.783935
Adj. R-squared	0.525408	0.288864	0.438352	0.639891
Sum sq. resids	630828.1	3480491.	5461515.	509314.4
S.E. equation	229.2793	538.5544	674.6305	206.0167
F-statistic	3.767682	2.015503	2.951185	5.442343
Log likelihood	-138.0555	-155.9884	-160.7192	-135.8088
Akaike AIC	14.00529	15.71318	16.16373	13.79132
Schwarz SC	14.45294	16.16083	16.61139	14.23897
Mean dependent	23.89048	411.9143	961.6671	-61.70476
S.D. dependent	332.8164	638.6359	900.1892	343.3091

نستخدم **OLS** "Ordinary Least Square" للحصول على احتمالية المغيرات المستقلة، حيث أننا لا نحصل على هذه الاحتمالية من خلال نتائج VECM، حيث أن هدفنا البحث عن كيفية تأثير Foreign Aids على الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الوطنية، وعجز الموازنة العامة.

لذا فإن تركزينا سيكون على نماذج VECM الثلاث التالية:

1. **D(D_DOMESTIC_EXPORT)** = C(11)*(D_FOREGIN_AIDS(-1) - 0.930517864429*D_DOMESTIC_EXPORT(-1) - 0.409932428113*D_GDP(-1) - 9.14182188971*D_SURPLUS_DEFICITS(-1) - 77.92354993) + C(12)*D(D_FOREGIN_AIDS(-1)) + C(13)*D(D_FOREGIN_AIDS(-2)) + C(14)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-1)) + C(15)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-2)) + C(16)*D(D_GDP(-1)) + C(17)*D(D_GDP(-2)) + C(18)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-1)) + C(19)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-2)) + C(20)

2. **D(D_GDP)** = C(21)*(D_FOREGIN_AIDS(-1) - 0.930517864429*D_DOMESTIC_EXPORT(-1) - 0.409932428113*D_GDP(-1) - 9.14182188971*D_SURPLUS_DEFICITS(-1) - 77.92354993) + C(22)*D(D_FOREGIN_AIDS(-1)) + C(23)*D(D_FOREGIN_AIDS(-2)) + C(24)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-1)) + C(25)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-2)) + C(26)*D(D_GDP(-1)) + C(27)*D(D_GDP(-2)) + C(28)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-1)) + C(29)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-2)) + C(30)

3. **D(D_SURPLUS_DEFICITS)** = C(31)*(D_FOREGIN_AIDS(-1) - 0.930517864429*D_DOMESTIC_EXPORT(-1) - 0.409932428113*D_GDP(-1) - 9.14182188971*D_SURPLUS_DEFICITS(-1) - 77.92354993) + C(32)*D(D_FOREGIN_AIDS(-1)) + C(33)*D(D_FOREGIN_AIDS(-2)) + C(34)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-1)) + C(35)*D(D_DOMESTIC_EXPORT(-2)) + C(36)*D(D_GDP(-1)) + C(37)*D(D_GDP(-2)) + C(38)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-1)) + C(39)*D(D_SURPLUS_DEFICITS(-2)) + C(40)

ففي النموذج الأول :

المتغير التابع : D(D_DOMESTIC_EXPORT)

D_FOREGIN_AIDS(-1), D_GDP(-1), D_SURPLUS_DEFICITS(-1), D(FOREGIN_AIDS(-2)), D(D_FOREGIN_AIDS(-1)), D(DOMESTIC_EXPORT(-1)), D(DOMESTIC_EXPORT(-2), D(GDP(-1)), D(GDP(-2)), D(SURPLUS_DEFICITS(-1)), D(SURPLUS_DEFICITS(-2)) : متغيرات مستقلة

المعاملات : **C(11), C(12),C(13), C(14), C(15), C(16), C(17), C(18), C(19), C(20)**

إن معامل معادلة التكامل للنموذج الأول هو C(11) أو ما يسمى أيضا بمعامل تصحيح الخطأ، فاذا كانت قيمته سالبة و Significant (الاحتمالية اقل من ٥%) فيكون هنالك علاقة سببية طويلة الأمد

من المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، أما اذا كانت قيمته موجبة أو Not Significant (الإحتمالية أكبر من٥%) فلا يكون هنالك علاقة سببية طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

من جدول ١٣، نلاحظ أن إشارة **C(11)** موجبة، والاحتمالية (٠.٦١٥٩) وهي أكبر من ٥%، إذا لا يوجد علاقة سببية طويلة الأمد من المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (D_DOMESTIC_EXPORT)، وللتأكد من ذلك نستخدم اختبار Wald حيث كانت احصائية Chi-Square تساوي (٠.٢٦٨١٢٧) والاحتمالية (٠.٦٠٤٦)، أي أنه لا يوجد علاقة سببية طويلة الأمد من المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

الجدول ١٣: VECM Estimation For (D_DOMESTIC_EXPORT)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(11)	0.169788	0.327897	0.517810	0.6159
C(12)	-0.640908	0.743191	-0.862373	0.4087
C(13)	-1.007880	0.776808	-1.297464	0.2236
C(14)	-0.126801	0.922325	-0.137480	0.8934
C(15)	0.181207	0.643760	0.281482	0.7841
C(16)	-0.736211	0.414282	-1.777074	0.1059
C(17)	0.303700	0.507976	0.597863	0.5632
C(18)	1.972635	1.979181	0.996693	0.3424
C(19)	0.969572	0.973923	0.995532	0.3430
C(20)	81.44758	146.0927	0.557506	0.5894

R-squared	0.671052	Mean dependent var	8.480000
Adjusted R-squared	0.640239	S.D. dependent var	1024.741
S.E. of regression	614.6407	Akaike info criterion	15.98681
Sum squared resid	3777832.	Schwarz criterion	16.48467
Log likelihood	-149.8681	Hannan-Quinn criter.	16.08399
F-statistic	4.756978	Durbin-Watson stat	2.286240
Prob(F-statistic)	0.011455		

من الجدول ١٣ نلاحظ أن المعاملات C(12) و C(13) ل D(FOREGIN_AIDS(−1))و D(FOREGIN_AIDS(−2)) يحملان شارة سالبة وكلاهما ذو احتمالية أكبر من ٥% (٠.٤٠٨٧ و٠.٢٢٣٦على التوالي)وبالتالي فأنه لا توجد علاقة سببية قصيرة الامد من المتغيرات D(FOREGIN_AIDS(−1)) و D(FOREGIN_AIDS(−2)) والمتغير التابع

D(DOMESTIC_EXPORT)، وعند استخدام فحص Wald لفحص وجود علاقة سببية قصيرة الأمد للمتغير التابع D(DOMESTIC_EXPORT) ، كانت النتائج (الاحتمالية : ٤.٤٢٨٢،Chi- : ١.٦Square) تشير الى عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأمد من المتغيرات -)D(FOREGIN_AIDS (1 و (-2)D(FOREGIN_AIDS والمتغير التابع D(DOMESTIC_EXPORT).

أما في النموذج الثاني:

المتغير التابع :**D(GDP)**

D_FOREGIN_AIDS(-1), D_DOMESTIC_EXPORT(-1), D_SURPLUS_DEFICITS(-1), D(D_FOREGIN_AIDS(-1)), (D_FOREGIN_AIDS(-2)), D(D_DOMESTIC_EXPORT(-1)) D(D_DOMESTIC_EXPORT(-2)), D(D_GDP(-1)), D(D_GDP(-2)), D(D_SURPLUS_DEFICITS(-1)), D(D_SURPLUS_DEFICITS(-2): المتغيرات المستقلة

المعاملات : **C(21), C(22),C(23), C(24), C(25), C(26), C(27), C(28), C(29), C(30)**

من الجدول ١٤، نلاحظ أن إشارة **C(21)** سالبة، والاحتمالية (٠.٠٠١٤٠) وهي أقل من ٥%، إذا يوجد علاقة سببية طويلة الأمد من المتغيرات المستقلة للمتغير التابع **D(GDP)** وللتأكد من ذلك نستخدم اختبار Wald حيث كانت احصائية Chi-Square تساوي(١.٨٦٢) والاحتمالية (٠.٠١٧)، أي أنه يوجد علاقة سببية طويلة وقصيرة الأمد أيضا من المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

الجدول ١٤: VECM Estimation For **D(GDP)**

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(21)	-0.592655	0.434278	1.364689	0.0140
C(22)	-0.459103	0.984308	-0.466422	0.6509
C(23)	-0.430848	1.028831	-0.418774	0.6842
C(24)	1.940642	1.221559	1.588660	0.1432
C(25)	1.257432	0.852617	1.474791	0.1710
C(26)	-0.785357	0.548690	-1.431331	0.1828
C(27)	0.624977	0.672781	0.928946	0.3748
C(28)	3.013468	2.621295	1.149610	0.2771
C(29)	0.086430	1.289897	-0.067005	0.9479
C(30)	32.67025	193.4901	0.168847	0.8693

R-squared	0.693644	Mean dependent var	66.64300
Adjusted R-squared	0.537924	S.D. dependent var	829.9408
S.E. of regression	814.0512	Akaike info criterion	16.54878
Sum squared resid	6626793.	Schwarz criterion	17.04664
Log likelihood	-155.4878	Hannan-Quinn criter.	16.64597
F-statistic	1.083219	Durbin-Watson stat	2.296491
Prob(F-statistic)	0.447710		

أما النموذج الثالث:

المتغير التابع: **(D_SURPLUS_DEFICITS**

D_FOREGIN_AIDS(-1), D_DOMESTIC_EXPORT(-1), D_GDP(-1), D_SURPLUS_DEFICITS(-1) D(FOREGIN_AIDS(-1)), D(FOREGIN_AIDS(-2)), D(DOMESTIC_EXPORT(-1)), D(DOMESTIC_EXPORT(-2)), D(GDP(-1)), D(D_GDP(-2)), D(SURPLUS_DEFICITS(-1)), D(SURPLUS_DEFICITS(-2):المتغيرات المستقلة

المعاملات : **C(31), C(32),C(33), C(34), C(35), C(36), C(37), C(38), C(39), C(40)**

من الجدول ١٥، نلاحظ أن إشارة **C(31)** سالبة، والاحتمالية (٠.٠٤٣٨) وهي أقل من ٥%، إذا يوجد علاقة سببية طويلة الأمد من المتغيرات المستقلة للمتغير التابع **(D_SURPLUS_DEFICITS)**، وللتأكد من ذلك نستخدم اختبار Wald حيث كانت احصائية Chi-Square تساوي (٥.٣١٨) والاحتمالية (٠.٠٢١)، أي أنه يوجد علاقة سببية قصيرة الأمد أيضا من المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

الجدول ١٥: VECM Estimation For **D_SURPLUS_DEFICITS**

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(31)	-0.269942	0.117047	2.306262	0.0438
C(32)	-0.524089	0.265292	-1.975521	0.0764
C(33)	-0.137108	0.277292	-0.494456	0.6317
C(34)	0.277789	0.329236	0.843737	0.4185
C(35)	0.323980	0.229798	1.409846	0.1889
C(36)	-0.149233	0.147884	-1.009127	0.3367
C(37)	0.217527	0.181329	1.199629	0.2579
C(38)	1.335674	0.706495	1.890566	0.0880
C(39)	0.144184	0.347654	0.414732	0.6871
C(40)	9.386322	52.14967	0.179988	0.8608

R-squared	0.92650	Mean dependent var	25.28000
Adjusted R-squared	0.867748	S.D. dependent var	603.3138
S.E. of regression	219.4040	Akaike info criterion	0.930394
Sum squared resid	481381.2	Schwarz criterion	14.42443
Log likelihood	-129.2656	Hannan-Quinn criter.	14.02375
F-statistic	14.85167	Durbin-Watson stat	2.381086
Prob(F-statistic)	0.000113		

.V اختبارات الملائمة Diagnostic Checking

.i Serial Correlation

استخدم اختبار Breusch–Godfrey للارتباط الذاتي لفحص وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النماذج، الجدول ١٦ يبين أنه ليس هناك ارتباط متسلسل بين بواقي النموذج الثاني، لأن احتمالية Chi–Sqaure أكبر من ٥% (٠.٥٥٤٣).

الجدول ١٦: اختبار Breusch–Godfrey للنموذج الثاني.

F-statistic	1.060435	Prob. F(2,8)	0.7918
Obs*R-squared	4.191083	Prob. Chi-Square(2)	0.5543

كذلك الأمر بالنسبة للنموذج الثالث، من خلال الجدول ١٧ تبين أنه ليس هناك ترابط متسلسل بين بواقي هذا النموذج، حيث إن احتمالية Chi–Sqaure (٠.٨٠١٢) وهي أكبر من ٥%.

الجدول ١٧: أختبار Breusch–Godfrey للنموذج الثالث.

F-statistic	1.533509	Prob. F(2,8)	0.7750
Obs*R-squared	5.542629	Prob. Chi-Square(2)	0.8012

ii. Heteroscedasticity

استخدم اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفحص وجود عدم تجانس (تماثل) من عدمه في النموذج. الجدول رقم ١٨ يبين نتائج هذا الاختبار على النموذج الثاني، حيث تبين عدم وجود عدم تجانس لان احتمالية Obs R–Square (٠.٨٧٢٠) أكبر من ٥% (أي أن الفرضية العدمية: لا يوجد تجانس في النموذج) يتم رفضها ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة (يوجد تجانس " تماثل" في النموذج).

الجدول ١٨: اختبار Breusch–Pagan–Godfrey للنموذج الثاني.

F-statistic	0.986103	Prob. F(12,7)	0.5319
Obs*R-squared	12.56634	Prob. Chi-Square(12)	0.8720
Scaled explained SS	6.705975	Prob. Chi-Square(12)	0.8764

الجدول رقم ١٩ يبين نتائج هذا الاختبار على النموذج الثالث، حيث تبين أيضا وجود تجانس لأن احتمالية Obs R–Square (٠.٣٧٨٢) أكبر من ٥% (أي أن الفرضية العدمية: لا يوجد تجانس في النموذج) يتم رفضها ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة (يوجد تجانس " تماثل" في النموذج).

الجدول ١٩: اختبار Breusch–Pagan–Godfrey للنموذج الثالث.

F-statistic	1.053926	Prob. F(12,7)	0.4936
Obs*R-squared	12.87427	Prob. Chi-Square(12)	0.3782
Scaled explained SS	4.620780	Prob. Chi-Square(12)	0.9695

iii. Normality

استخدم اختبار (Cholesky) للتأكد من أن بواقي النماذج تتبع توزيعا طبيعيا أم لا. ونتائج هذا الاختبار على النموذج الثاني مبينه في الجدول٢٠، والتي تؤكد على أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث إن احتمالية (Jarque–Bera) أكبر من ٥%، وهذا يعني أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

الجدول٢٠: اختبار VEC لفحص التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.105715	2	0.9485
2	5.160334	2	0.0758
3	2.939347	2	0.2300
4	0.513662	2	0.7735
Joint	8.719058	8	0.3665

وأيضا تم تطبيق اختبار (Cholesky) للتأكد من أن بواقي النموذج الثالث اذا كانت تتبع توزيعا طبيعياً أم لا. ونتائج هذا الاختبار على النموذج الثاني مبينه في الجدول ٢١، والتي تؤكد على أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن احتمالية (Jarque–Bera) أكبر من ٥%، وهذا يعني أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

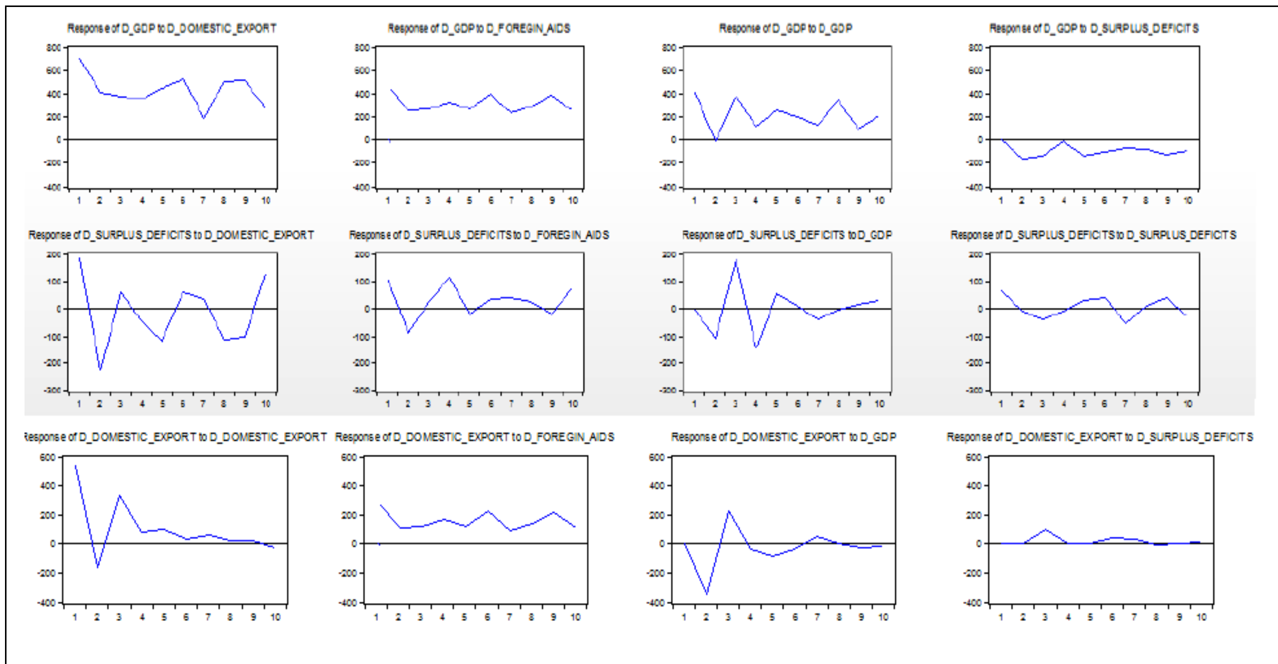
الجدول٢١: اختبار VEC لفحص التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.001662	2	0.6060
2	0.817437	2	0.6645
3	0.055535	2	0.9726
4	0.547636	2	0.7605
Joint	2.422270	8	0.9653

VI. Impulse Response

استخدمت دالة استجابة Impulse اعتماداً على VECM للوقوف على استجابة GDP تبعا ل FA, GDP, DE, S/D وأيضا استجابة S/D تبعا ل FA، GD، DE. والشكل (١) يبين استجابة المتغيرات التابعة للمتغيرات المستقلة، حيث تم قياس هذه الاستجابة باستخدام Cholesky–def Adjusted.

الشكل ٣: Response to Cholesky



المصدر: Eviews 6، نتائج تحليل Impulse، من اعداد الباحث

- استجابة GDP ل Domestic Export: ردة فعل المتغير GDP لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Domestic Export تتسبب بالانحدار المتتالي (الموجب) خلال السنوات الثلاثة الأولى، بعدها يتزايد خلال السنة الرابعة والخامسة والسادسة، ليصل بعدها الى أقل نقطة في السنة السابعة. وبشكل عام فإن GDP له ردة فعل موجبة كاستجابة لتغيرات Domestic Export ، وهذا

يعني ان الصادرات الوطنية لها تأثير موجب على النتاج المحلي الإجمالي لأنها من المكونات الأساسية لها.

- استجابة GDP ل Foreign Aids: استجابة GDP لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Foreign Aids، فإن GDP ينحدر قليلا في السنة الأولى، ليتبعها بعد ذلك ارتفاعا في السنة الثانية، وبشكل عام فإن GDP له ردة فعل موجبة كاستجابة لتغيرات Foreign Aids.
- استجابة GDP ل GDP: استجابة GDP لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من GDP نفسه، فإن GDP ينحدر كردة فعل حتى أقل قيمة (موجبة) في السنة الأولى، بعد ذلك يتبع هذا الانحدار بعضا من الارتفاعات والانخفاضات المتتالية (الموجبة)، لكن وبشكل عام فإن GDP له ردة فعل موجبة كاستجابة لتغيراته، وهذا التذبذب يعود الى تذبذب معدلات النمو في الاقتصاد الاردني خلال فترة الدراسة.
- استجابة GDP ل Surplus/Deficits: استجابة GDP لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Surplus/Deficits، فإن GDP ينحدر في السنة الأولى، ليعاود الارتفاع (في المنطقة السالبة) في السنة الثانية، ليصل الى نقطة البداية في السنة الرابعة، لكن بعدها عاود الانحدار، وبشكل عام فإن GDP له ردة فعل سالبه كاستجابة لتغيرات Surplus/Deficits ، وذلك لأن الموازنة العامة في الاردن تتصف بالعجز المستمر مما يعمل على زيادة حجم الضرائب على الفرد والمستثمر، مما يحدّ من قدرته الشرائية والاستثمارية، إضافة الى لجوء الدولة للاقتراض المحلي لسد عجز الموازنة، وهذا يؤدي لظهور أثر المزاحمة وزيادة سعر الفائدة وانخفاض الاموال المعدة لإقراض القطاع الخاص، وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي.

- استجابة Surplus/Deficits ل Domestic Export: استجابة Surplus/Deficits لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Domestic Export، فإن Surplus/Deficits ينحدر من المنطقة الموجبة للمنطقة السالبة في السنة الأولى، بعدها عاود الارتفاع للمنطقة الموجبة في السنة الثانية. شهدت جميع السنوات انخفاضات وارتفاعات طفيفة في المنطقتين الموجبة والسالبة، وبشكل عام فإن Surplus/Deficits له ردة فعل سالبه، وهذا يرجع الى تذبذب حجم الصادرات وعدم كفايتها مقارنة مع حجم الواردات، مما يعمل على زيادة عجز ميزان المدفوعات والذي يقترب غالبا مع عجز الموازنة.

- استجابة Surplus/Deficits ل Foreign Aids: إستجابة Surplus/Deficits لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Foreign Aids، فإن Surplus/Deficits ينحدر من المنطقة الموجبة للمنطقة السالبه (لأقل قيمة) في السنة الأولى، بعدها عاود الارتفاع للمنطقة الموجبة في السنة الثانية. شهدت جميع السنوات انخفاضات وارتفاعات في المنطقتين الموجبة والسالبة. وبشكل عام فإن Surplus/Deficits له ردة فعل سالبه وموجبة كاستجابة لتغيرات Foreign Aids، وهذا يعود الى تذبذب حجم المساعدات الخارجية وعدم كفايتها، فيكون لها تأثير موجب وذو دلالة احصائية عندما تكون كبيرة، وسالب عندما تكون منخفضة مقارنة مع العجز.

- استجابة Surplus/Deficits لGDP: إستجابة Surplus/Deficits لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره١منGDP، فإن Surplus/Deficits ينحدر من المنطقة الموجبة للمنطقة السالبه في السنة الأولى، بعدها عاود الارتفاع للمنطقة الموجبة (لأعلى قيمة) في السنة الثانية. لينخفض بشكل واضح لأقل قيمة سالبة في السنة الثالثة. وبشكل عام فإن Surplus/Deficits له ردة فعل سالبه

وموجبة أيضا كاستجابة لنبضات GDP، وذلك بسبب تذبذب حجم النمو في الناتج المحلي الاجمالي والذي ينعكس على حجم عوائد الضرائب.

- استجابة Surplus/Deficits لSurplus/Deficits:استجابة Surplus/Deficits لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Surplus/Deficits نفسه، فإن Surplus/Deficits ينحدر من المنطقة الموجبة للمنطقة السالبة (لأقل قيمة) في السنة الأولى، بعدها عاود الارتفاع للمنطقة الموجبة في السنة الثانية. شهدت جميع السنوات انخفاضات وارتفاعات في المنطقتين الموجبة والسالبة. وبشكل عام فإن Surplus/Deficits له ردة فعل سالبه وموجبة أيضا كاستجابة لنبضاته، وهذا يتصل بالتذبذب الكبير في عجز الموازنة.
- استجابة Domestic Export ل Domestic Export: استجابة Domestic Export لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Domestic Export نفسه، فإن Domestic Export ينحدر انحدرا ملحوظا من المنطقة الموجبة للمنطقة السالبة (لأقل نقطة) في السنة الأولى، بعدها عاود الارتفاع للمنطقة الموجبة في السنة الثانية. شهدت جميع السنوات انخفاضات وارتفاعات في المنطقتين الموجبة والسالبة. وبشكل عام فإن Domestic Export له ردة فعل سالبه وموجبة أيضا كاستجابة لنبضاته، وهذا يتصل بالتذبذب الكبير في حجم الصادرات الوطنية.
- استجابة Domestic Export ل Foreign Aids:ردة فعل المتغير Domestic Export لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Foreign Aids تتسبب بالانحدار الطفيف (في المنطقة الموجبة) خلال السنة الأولى، بعدها ارتفع أيضا ارتفاعا طفيفا في المنطقة الموجبة خلال السنة الثانية، وبشكل عام فإن Domestic Export له ردة فعل موجبة كاستجابة لتغيرات Foreign Aids، وهذا يعني ان المساعدات الخارجية لها تأثير موجب على الصادرات الوطنية.

- استجابة Domestic Export ل GDP: ردة فعل المتغير Domestic Export لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من GDP تتسبب انحدارا لأقل قيمة في المنطقة السالبة خلال السنة الأولى، بعدها ارتفاع ملحوظ للمنطقة الموجبة في السنة الثانية، واتسمت باقي الفترة بالثبات النسبي في المنطقة الموجبة، وهذا يعني ان معدلات نمو النتاج المحلي الاجمالي إما ان تكون ثابته نسبيا أو أنها لا تستثمر في تعزيز الصادرات الوطنية.
- استجابة Domestic Export ل Surplus/Deficits: استجابة Domestic Export لتغير موجب ذو انحراف معياري مقداره ١ من Surplus/Deficits، فإن Domestic Export يرتفع بشكل نسبي بعد السنة الثانية، حيث شهدت باقي الفترة ثباتا نسبيا في استجابات Domestic Export، وبشكل عام فإن Domestic Export له ردة فعل ثابتة نسبيا (في المنطقة الموجبة) كاستجابة لتغيرات Surplus/Deficits.

VII. Variance Decomposition

لمعرفة كيفية استجابة GDP، وSurplus/Deficits لنفسيهما وللمتغيرات الأخرى، تم استخدام Variance Decomposition. الجدول١٨ يبين Variance Decomposition للمتغيرين GDP و Surplus/Deficits.

في السنة الأولى فإنGDP يساهم بسنبة من التغير في GDP مقدارها ٧٠%، ويليه Domestic Export بنسبه 29.9%، وForeign Aids بنسيه ٠.٠٤%، أما Surplus/Deficits لم يساهم بتردد ال GDP Impulse في السنة الأولى.

وفي السنة الثانية فإن GDP يساهم بسنبة التغير في GDP مقدارها ٦٢%، ويليه Domestic Export بنسبه 34%، و Foreign Aids بنسيه 5%، أما Surplus/Deficits فقد ساهم بما نسبته ٣%. أما في السنه العاشرة، فإن نسبة مساهمة foreign Aids بتردد ال GDP Impulse تصبح ١٤% ، أي أن تأثير foreign Aids على GDP يزداد مع مرور الوقت.

أما بالنسبة لSurplus/Deficits وعلى المدى القصير خلال السنة الاولى كانت مساهمة Surplus/Deficits نفسه ب Surplus/Deficits تشكل ما نسبته ٦٩% في السنة الأولى ونسبة مساهمة ال Foreign Aids تساوي ٢١%. لتقل هذه النسب في السنة العاشرة لتصل نسبة مساهمة الى Surplus/Deficits الى ٥٣% ونسبة مساهمة Foreign Aids الى ١٥% ,وهي نسبة ثابته نسبيا بعد مرور ٣ سنوات.

وبالنسبة ل Domestic Export وعلى المدى القصير خلال السنة الاولى فأن المساهمة في Domestic Export يفسر نفسه وبنسبة١٠٠%، وبعد مرور سنة واحدة قلّت نسبة مساهمة Domestic Export لتصل الى ٧٠%، ووصول نسبة مساهمة GDP الى ٢٦%، ونسبة Foreign Aids الى ٤%، وبنسبة ٠.٠٠٠١٣% ل Surplus/Deficits.

مع مرور الوقت وفي السنة العاشرة، شكلت نسبة مساهمة Domestic Export في Domestic Export Impulse ما نسبته ٦٤%، ثبات نسبة مساهمة GDP عند ٢٦%، ونسبة Foreign Aids الى ٦% ، وبنسبة ١.٨% ل Surplus/Deficits، أي أن نسبة مساهمة Foreign Aids في Domestic Export Impulse ترتفع بشكل طفيف مع مرور الوقت.

الجدول ٢٢ : Variance Decomposition of GDP and S/D

Variance Decomposition of D_GDP:

Period	S.E.	D_DOMES...	D_FOREGI...	D_GDP	D_SURPL...
1	674.6305	29.91584	0.044538	70.03963	0.000000
2	792.6293	34.55698	5.533013	56.06687	3.843140
3	899.2621	29.52192	6.323679	61.05357	3.100826
4	994.1883	24.42823	8.718985	63.39613	3.456646
5	1055.419	21.68837	13.72345	61.38613	3.202048
6	1113.642	19.48757	12.84964	64.74144	2.921344
7	1140.630	20.48845	13.02629	63.53682	2.948433
8	1157.219	19.90601	14.26609	62.65949	3.168408
9	1172.119	19.65038	14.10961	63.01778	3.222232
10	1175.826	19.87261	14.09156	62.82526	3.210564

Variance Decomposition of D_SURPLUS_DEFICITS:

Period	S.E.	D_DOMES...	D_FOREGI...	D_GDP	D_SURPL...
1	219.4040	8.914842	21.61956	0.005178	69.46042
2	346.3081	3.640732	15.21407	9.452018	71.69318
3	397.3571	3.718077	12.01988	27.56435	56.69770
4	440.8041	3.048789	16.54334	33.30968	47.09819
5	460.4966	3.286797	15.35049	31.94204	49.42067
6	467.5545	3.918860	15.55487	31.05074	49.47553
7	475.3867	5.109268	15.86855	30.60240	48.41978
8	488.8725	4.880770	15.34137	28.93822	50.83964
9	501.5665	5.338209	14.68438	27.57638	52.40102
10	524.7331	5.154390	15.50549	25.52469	53.81543

Variance Decomposition of D_DOMESTIC_EXPORT:

Period	S.E.	D_DOMES...	D_FOREGI...	D_GDP	D_SURPL...
1	538.5544	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	671.5134	69.97885	3.831537	26.18950	0.000113
3	801.4185	66.07887	6.033169	26.38302	1.504942
4	807.2183	66.14019	6.125852	26.24997	1.483987
5	819.2029	65.73201	6.304405	26.52240	1.441182
6	822.2797	65.40060	6.427192	26.50765	1.664554
7	828.9216	64.91232	6.828265	26.43115	1.828258
8	829.2993	64.93230	6.831923	26.40728	1.828497
9	830.3663	64.86593	6.827921	26.47886	1.827295
10	831.2093	64.81551	6.868344	26.46014	1.856011

نلاحظ من التحليل السابق، ان نتائج الاختبار المشترك واختبار نموذج VAR تؤكد أن هناك علاقة تكاملية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وكذلك أن نتائج اختبار السببية تؤكد أن المساعدات الاجنبية تسبب الناتج المحلي الاجمالي الاردني، كما تسبب الفائض/العجز في الموازنة العامة و تسبب الصادرات الاردنية.

الفصل الخامس :

النتائـــج والتوصيات.

الفصل الخامس :

النتائـــج والتوصيات.

٥.١ النتائج:

تم في هذه الدراسة اختبار تأثير المساعدات الاجنبية على الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الوطنية، وعجز/ وفر الموازنة العامة في الاردن خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٣. واستخدمت هذه الدراسة نموذج VAR لاختبار فرضيات الدراسة، وخلصت الى النتائج التالية:

- لقد دلت اختبارات التكامل المشترك واختبار VECM الى أن هناك علاقة طويلة المدى بين المساعدات الاجنبية والناتج المحلي الاجمالي والصادرات والعجز / والوفر في الموازنة العامة.

- لقد بين اختبار السببية أن هناك سببية باتجاه واحد من المساعدات الاجنبية الى الصادرات الاردنية والناتج المحلي الاجمالي والوفر/ والعجز في الموازنة وهذا يعني أن المساعدات الاجنبية تعمل على زيادة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي والوفر / والعجز في الموازنة العامة.
- لقد بين تحليل (Impulse Response) وتحليل التباين أن المساعدات الاجنبية لها تأثير موجب وذو دلالة احصائية على الناتج المحلي الإجمالي ويعزى هذا الى أن المساعدات الاجنبية يتم توجيه جزء منها إلى المشروعات التي تساعد على توليد الدخل والانتاجية.
- لقد بين تحليل (Impulse Response) وتحليل التباين (Variance Decomposition) أن المساعدات الاجنبية لها تأثير موجب وذو دلالة احصائية على العجز/ والوفر في الموازنة العامة وذلك لأن المساعدات الاجنبية تعمل على زيادة الوفر اذا كان هناك موازنة متعادلة او فائض في الموازنة العامة ويعمل على خفض العجز في الموازنة اذا كانت الموازنة تعاني من العجز وذلك لان الدولة تحصل على المساعدات دون مقابل مما يعزز من موارد الدولة.
- لقد تبين من تحليل (Impulse Response) وتحليل التباين أن المساعدات الاجنبية لها تأثير موجب وذو دلالة احصائية على الصادرات وذلك لأن المساعدات تنفق بالغالب على البنية التحتية المحفزة على الاستثمار وبالتالي تساهم بطريقة غير مباشرة في زيادة الإنتاج من الصادرات.

٥.٢ التوصيات:

توصي الدراسة بمايلي:

١. توجيه المساعدات الاجنبية نحو تمويل المشاريع الإنتاجية المختلفة والإنفاق الاستثماري الحكومي، مما يساعد على زيادة الدخل. وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات المالية للدولة والصادرات المحلية.

٢. إصلاح الاختلالات التي توجد في هيكل الإيرادات العامة للدولة، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة الايرادات العامة للدولة كالإيرادات الضريبية وغير الضريبية، لتخفيض عجز الموازنة العامة.

٣. استمرار الحكومة باتباع سياسة ترشيد الإنفاق لتخفيض العجز في الموازنة العامة.

٤. توحيد الجهة المتلقية للمساعدات الاجنبية، واخضاعه لرقابة وزارة المالية والتنسيق مع الوزارات والدوائر ذات العلاقة، والإلتزام بالإفصاح عن الجهة المانحة ونوع وتوقيت تلك المساعدات بهدف تحقيق الشفافية والوضوح بالنسبة للبيانات المطروحة للدولة.

المراجــــع

- **المراجع العربية:**

الجومرد، وآخرون، (٢٠٠٠). **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن**، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن.

الحسيني، قاسم، (٢٠٠٤). **المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة**. دار الوراق للنشر، عمان، الأردن.

حشيش، عادل، (٢٠٠٦). **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

حماد، خليل، (١٩٨٥). **المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاردن (١٩٦٧-١٩٨٣)**، أبحاث اليرموك، عدد١، مجلد ٢، ص ٤٥-٣٨.

الخطيب، خالد وشامية، أحمد، (٢٠٠٣). **أسس المالية العامة**، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

الخطيب، خالد وشامية، أحمد، (٢٠٠٥). **مبادئ المالية العامة**، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

الذنيبات، معاذ، (٢٠٠٤). **تطور الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الاردنية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

الرفاعي، حسين نمر، (٢٠٠٦). **أثر القروض والمساعدات الاجنبية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد، جامعة اليرموك.

الأمين، عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٢، ص٣٧١.

عبدالرحمن، إسماعيل، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمان، ١٩٩٩، ص٣

عوض، طالب، (٢٠١٤) "**أثر المساعدات الخارجية على التجارة في دول منطقة الشرق الاوسط**"، منظمة التجارة العالمية.

علي، هدى، (٢٠١٣)، "**أثر المساعدات الخارجية علة النمو الاقتصادي** – مصر-" ، المجلة الدولية لقضايا الاقتصاد والمال.

عبد الهادي، سامر(٢٠١٢)،" **الديون الخارجية والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي: حالة الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١**"، جامعة البتراء، الاردن.

الزعبي، خالد يوسف،(٢٠٠٠).**الموازنة العامة الاردنية بين الاعتماد على الذات والاعتماد على المساعدات الخارجية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

صلاح، محمد، (٢٠٠٠). **أثر المعونات المالية البريطانية في الوضع المالي في شرق الاردن ١٩٢١-١٩٢٥**، المجلة العربية للعلوم الانسانية.

طريف، جليل، (٢٠٠٤). **قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**. دائرة الابحاث والدراسات البنك المركزي الاردني.

عفر، محمد عبدالمنعم، مصطفى، احمد فريد،(١٩٩٩).**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

العمرو، ثروت، (٢٠٠٤). **المساعدات الأمريكية والتحول الديموقراطي في الاردن (١٩٨٥-١٩٩٥)**.

العمري، هشام، (١٩٨٨). **الملكية العامة والسياسة المالية**، مطبعة التعليم العالي، بغداد، الطبعة الثانية.

عواملة، نائل، (١٩٩١). **تحليل اتجاهات الايرادات المحلية في الموازنة العامة الاردنية والعوامل المؤثرة فيها** ، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٦ ، عدد١.

اللوزي، سليمان، (١٩٨٩). **القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الاردنية الهاشمية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول.

المومني، رياض، (١٩٨٧).**اثر راس المال الأجنبي(القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية التجربة الاردنية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٥)**. مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ٧-٢١.

الهيتي، نوزاد، الخشالي، منجد، (٢٠٠٧). **مقدمة في المالية الدولية**، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

يونس، مفيد ذنون، كنعان عبدالغفور حسن، الباشا، مازن حسن، (٢٠٠٢). **تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الاردن**. مجلة تنمية الرافدين، المجلد، ٢٤، العدد ٦٩، ص ٨-١٠٢.

الأردن، البنك المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

الأردن، البنك المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

سلوم، حسن والمهياني، محمد، (٢٠٠٧). **الموازنة العامة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة.** مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٩٤.

المزروعي، أحمد، (٢٠١٢)، **Development of Foreign Trade in Jordan**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الخطيب، حازم، (٢٠٠٥)، **أهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد ٤.

منايصة، هيثم، (٢٠٠٨). **التجارة الخارجية والأرقام القياسية للتجارة.** ابحاث البنك المركزي الاردني.

الحموري، قاسم، (٢٠٠١). **الاداء التصديري الاردني وأثره في النمو الاقتصادي (١٩٧٢-١٩٩٦).** مجلة جامعة دمشق، العدد الأول.

الفواز، تركي النيف، خالد والشواورة، أكرم، (٢٠٠٧). **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.**

الطلحة، حامد، (١٩٩٧). **النظام الحسابي الموحد النشأة والمفهوم والأهداف.** عمان، الأردن.

العقيل، أيمان، (٢٠١٠). **الميزانية العامة للدولة**، الفصل الثالث.

الصفاوي، علي ويحيى، أحمد، (٢٠٠٨) **العلاقة الاحصائية بين أسعار النفط واليورو والذهب**، مجلة الادارة والاقتصاد.

المزروعي، علي و نجمة، الياس، (٢٠١٢). **أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي.** محلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول.

المهياني، محمد، (٢٠٠٠). **الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والأفق.** مجلة جامعة دمشق، العدد الأول.

الفايز، طرفة، (٢٠١٣) **أثر المساعدات الخارجية على اقتصاد الاردن وبناء السياسات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠**، المؤتمر الأوروبي للعلاقات الدولية.

وزارة الماليّة الأردنية، نشرات ماليّة، أعداد مختلفة خلال ١٩٩٠–٢٠١٣.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تقارير مختلفة خلال ١٩٩٠–٢٠١٣.

البنك المركزي الاردني، نشرات ماليّة، أعداد مختلفة خلال ١٩٩٠–٢٠١٣.

الخالدي، موفق، (٢٠٠٨)، " **أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن**"، مجلة العلوم ، ISSN 1549-3652.

السعدي، ابراهيم،(٢٠٠٩)،" **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استدلال الأصول**" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي والعشرون.

أبو الفول، بسام، (٢٠٠٨)، " **المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في مصر والاردن: دراسة احصائية**"، الجامعة الامريكية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

بشارات، حسين، (٢٠١٤)،" **أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في بنغلادش**"، المجلة الاقتصادية وتطوير الدراسات.

رمزي، محمد ، (٢٠٠٠) **عجز الموازنة وأثاره**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.

زعزوع، زينب، (٢٠١٢)، **دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي**، جامعة العلوم الحديثة، مصر.

سيف، ابراهيم و عميد، غسان،(٢٠١٤)، **الاثر المالي لمساعدات الخارجية** – الاردن–، الجامعة الاردنية.

غالي، أحمد ومحمود، سعيد،(١٩٨٤) **المساعدات الخارجية والاقتصادات الدولية**، المجلة الاقتصادية العربية.

محارمة، مشهور والقاضي، نعيم ، (٢٠١٢)،" **اثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والثلاثون.

مقاوسي، صليحة و جمعوني هند،(٢٠١٠) **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية،** جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

موسى، ابراهيم، (٢٠٠٩)، " **قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة١٩٩٠**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

نقار، عثمان والعواد، منذر، (٢٠١٢)،" **استخدام نموذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

المناعي، شمسان، (٢٠١٤)، " **أين موقعنا من الخريطة العقلية الجديدة للعالم**"، مجلة الشرق الأوسط.

البطوش، رضا، (٢٠١٤)، " **الدولة الاردنية بين عناصر القوة والقوة الذكية**"، صحيفة المقر.

لبد، عماد، (٢٠٠٤)،" **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (١٩٩٤-٢٠٠٣)**" ، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثاني عشر.

- **المراجع الاجنبية:**

Ekanayake, E. (2009), " **The effect of foreign aid on economic growth in developing countries**" , journal of international business and cultural studies.

Dickson, Vaughan, (2000), " **Revenue structure, The perceived price of government output and public expenditures**", public finance review, vol. 28.

Ghulam Mohey-uddin, 1960-2002.**Impact of foreign aid on economic development in Pakistan** Munich personal RePEC Archive. Available on line at mpara. ub. uni-muenchen. de/1211/.

Keren, De Wenter, (2002), " **Use Your Budget as A Planning Tool**", journal of international budget.

Teboul, René; Moustier, Emmanuelle ,(2001), " **Foreign aid and economic growth: the case of the countries south of the Mediterranean**" , Journal of Quantitative Economics.

Mel Morgan,(2003), "**The First Steps to Creating an Acceptable Budget for a Grant**" New Mexico State University, Department of Educational Management and Development.

Randhawa,Guljinder ،(2012)"**Foreign aid in economic development** International Journal of Research and business computing.

Ekanayake ،E. M. Chatrna ،Dasha ،(2008)" **The effect of foreign aid on economic growth in developing countries,** International trade and cultural studies journal.

MOREIRA ،Sandrina ،(2005) " ، **EVALUATING THE IMPACT OF FOREIGN AID ON ECONOMIC GROWTH: A CROSS-COUNTRY STUDY** "Journal of economic development.

Hamilton J.D. , (1994) **Time Series Analysis** " " Princeton University .

JEZE, GASTON, (1963), " **cours de finances publiques** ".